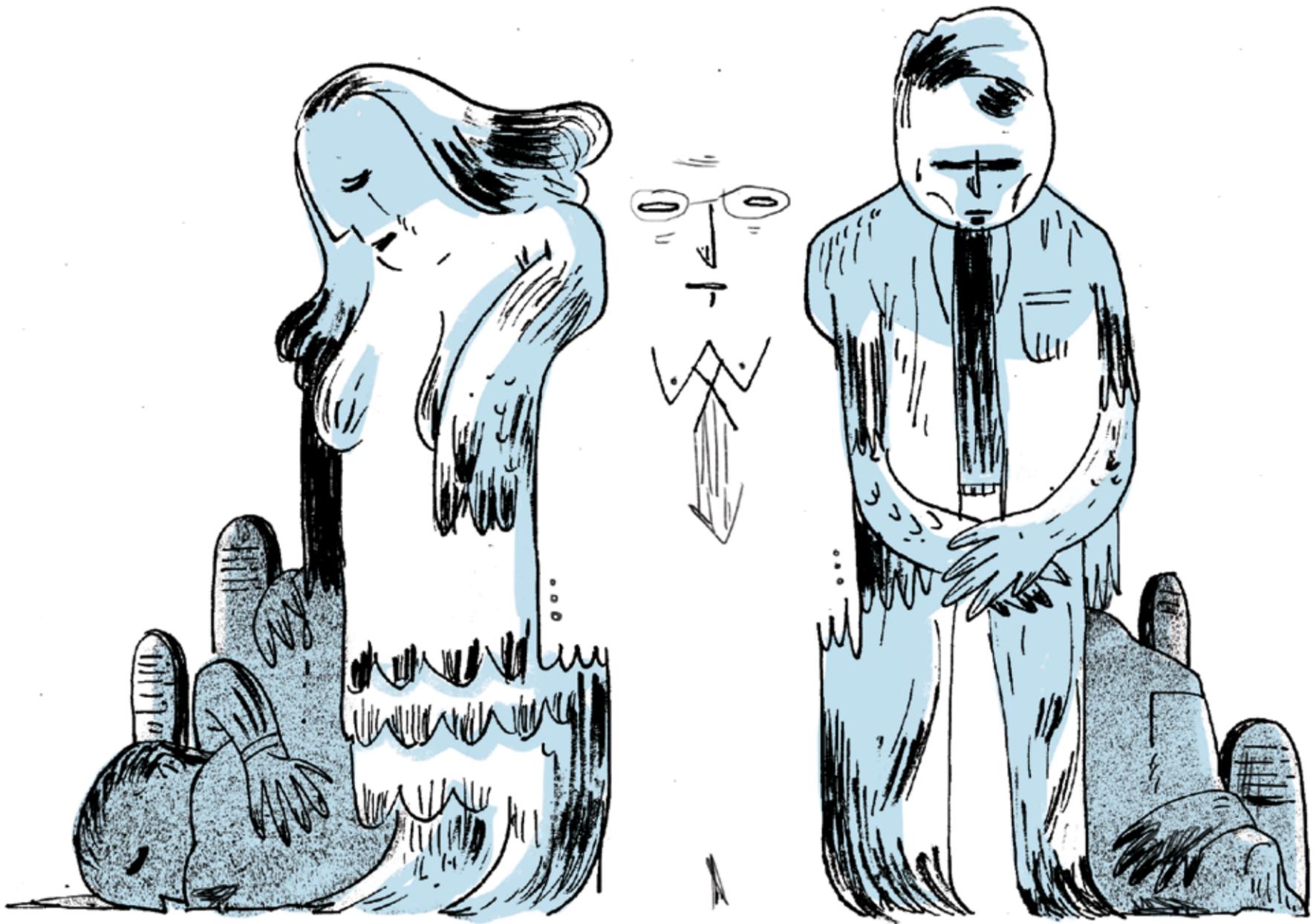


# مقال المفكرة القانونية تونس

## ضحايا الإستبداد في الفضاء العام، ولكن...



اتجاه فرض مسارات بديلة، قوامها المصالحة دون حاجة للعقاب أو البحث عن الحقائق. ويتبين من قراءة هذه التصورات البديلة أنها مصلحية في مبنائها: فهي تسعى لاستثمار أموال من يتهمون بالفساد المالي والاستفادة من كفاءة من يتهمون بالفساد الإداري، لتنتهي لطلب الصوت الانتخابي لمن يتهمون بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد تكون فعليا هذه المصالحة قد تحققت على أرض الواقع بشكل صامت.

أنه غاب فيها الحس الاستقصائي النقدي عن خطاب أعضاء الهيئة الذين تولوا إدارة الجلسات. فقد تماهي بعضهم مع روايات الضحايا تغلب فيه المجاملة على واجب البحث عن الحقيقة، احتشام التطرق للفساد المالي. فبخلاف ما تمّ إعلانه عن حضور طالبي الصلح لجلسات الإستماع العلني الحاصلة في ديسمبر، لم يحضر أيّ منهم واختصر الحديث عن هذا الصنف من الانتهاكات بشهادة غير وافية لشخص وُصف أنه ضحية للفساد المالي. وما يزيد الأمر مدعاة للقلق هو أن المواقف السياسية المهيمنة على الساحة التونسية تنحو على ما يبدو في

من شروط نجاح الثورة التونسية. وبدا هذا الأثر اختراقا هاما تحقّقه هيئة الحقيقة والكرامة في مواجهة من أعلنوا معارضتهم لها وهو أثر يؤشر على قدرتها على المضي قدما في عملها رغم ما تواجهه من عراقيل خارجية ومشاكل داخلية. ومن دون التقليل من أهمية الإحتفاء بهذه الخطوة، فإن ضمان استمرارها وتحسينها يتطلبان في الآن نفسه مراقبة نقدية لتفاصيلها، تصويباً لمكامن الإرتباك فيها، فلا تكون المنفذ الذي يقوض مسار العدالة الانتقالية. ومن أهم الملاحظات النقدية التي تسجل على هذه الجلسات:

عقدت هيئة الحقيقة والكرامة نهاية سنة 2016 أربع جلسات إستماع علنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عن الفترة موضوع عملها. شكّلت الجلسات حدثاً هاماً باعتبار أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها ضحايا الفترة الاستبدادية في تونس عن معاناتهم بشكل علني. وتبعاً لذلك، نجحت شهاداتهم القليلة في الإضاءة على أهم أشكال الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تنسب للمنظومة الاستبدادية. بين التفاعل مع جلسات الإستماع العلنية أن مسار العدالة الإنتقالية يحظى بتأييد شعبي داخل تونس. كما أنه يعد في نظر المهتمين بالشأن التونسي خارجها

## مقالمفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جانفي 2017

# فهرس

3

العدالة الإنتقالية والمسارات الموازية

### المفكرة القانونية

4

5

جلسات الإستماع العلنية بين الحق في الحقيقة وكرامة

الضحايا...

**د.وحيد الفرشيشي**

أستاذ قانون بجامعة قرطاج

6-7

جلسات الإستماع من خلال رسوم

### عثمان سلمي



11-15

تعاضد بإرادة شعبية:

واحة جمنة، نموذج للإصلاح الفلاحي

**فاطمة اللافي ومحمد العفيف الجعيدي**

فاطمة اللافي : مساعدة وباحثة دكتوراه في القانون العام

15

السطو على الإختصاص القضائي: حيلة سياسية، أم هفوة دستورية؟ قانون المالية 2017 نموذجا

**محمود يعقوب**

محام، وأستاذ جامعي

20-21

ختان الإناث في مصر : القانون يشدد والقضاء يوقف التنفيذ

### دفتوح الشاذلي

استاذ في جامعة الاسكندرية

صاحب المطوعة: جمعية المفكرة القانونية
شارك في التحرير: محمد عفيف الجعيدي ونزار صاغية ومنة عمر ووحيد الفرشيشي ومروان الطشاني.

info@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com
المفكرة القانونية:
Facebook:
Twitter: @Legal\_Agenda

تم إنتاج هذه المطبوعة بدعم مالي من هينرش بل، مكتب شمال إفريقيا تونس، ومؤسسة المجتمع المفتوح، المكتب الإقليمي العربي. الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهات الممولة.

فقد الرسوم للصفحات التونسية: عثمان سلمي

فقد الرسوم للصفحات العربية والتدشرف

تصميم: ستوديو سفرش.م.ل

5

جرائم الفساد المالي الغائب الأكبر

### المفكرة القانونية

6

10

قراءات في ملفات محكمة أمن الدولة:

رسائل إلى قاضي تحقيق لا يقرأ

### أنيسة التريشلي

قاضية تونسية

14

صراع مبكر داخل المجلس الأعلى للقضاء:

دعوة لإعلاء صوت الحكمة على

قرع الطبول

18-19

الحقوقيون المصريون وحيدون في مواجهة التنين

**عبدالسلام الككلي**

أستاذ جامعي

25

الغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 من القانون الجنائي هل ينهي أفلات المغتصب من العقاب؟

### أنس سعدون

قاض مغربي

المفكرة القانونية

7

بنهاية الشهر الخامس من سنة 2014، صدر أمر تسمية أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية'. وتطبيقا لأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المحدث للهيئة، فإنه وبمضي أربع سنوات من هذا التاريخ، ينتهي عمل الهيئة ما لم يقرر مجلسها التمديد في ولايته لسنة إضافية. تبعا لذلك، تكون بنهاية سنة 2016 هيئة الحقيقة والكرامة قد ناصفت مدة عملها. خلال تلك المدة، قسمت الهيئة الشارع السياسي التونسي حولها فكانت موضع إتهام بالفساد وسوء الإدارة من جانب منه، فيما كانت في نظر جانب آخر منه مؤسسة من نتاج الثورة يسعى أعداؤها للإطاحة بها خدمة للثورة المضادة.

## ثمة علاقة مفترضة بين عودة الروح لمشروع قانون المصالحة وجلسات الإستماع العلنية

لم تمنع كثرة الصراعات داخل الهيئة وحولها مجلسها من النجاح في جلسات إستماع الضحايا، التي انعقدت خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2016. وقد تعاقب خلالها ضحايا لانتهاكات جسيمة حقوق الإنسان حصلت خلال الفترة الممتدة بين 01-07/1955 و31-12-2013.

بدت الجلسات في موعدها ومضمونها تنويعاً لعمل الهيئة. وقد حظيت تلك الجلسات بتابعة تجاوزت حدود تونس؛ كما كانت محل رضاه من أغلبية المجتمع التونسي<sup>2</sup>. ويفترض نظريا تبعا لهذا أن يكون مسار العدالة الانتقالية وفق تصوره الذي صاغه أعضاء المجلس الوطني التأسيسي قد اكتسب مناعة تمنع مستقبلا تأثره بتغيرات المزاج السياسي. في المقابل، جرت في موازاة هذه الجلسات أحداث فائقة الدلالة قد تعكس التطورات التي يتم التحضير لها والتي ينتظر أن تكون مقدمة لتغييرات كبرى في مسار العدالة الإنتقالية، علما أن هذه الأحداث بقيت بالمقارنة مع جلسات الإجتماع وورغم أهميتها على هامش الخطاب العام. ومن أبرز هذه الأحداث ثلاثة:

**الحدث الأول: لقاء الغنوشي بالقلال**

نقصد هنا اللقاء الذي جمع السيد راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة بالسيد عبد الله القلال الذي شغل خطة وزير الداخلية إبان صدام السلطة مع التيار الإسلامي سنة 1991، يوما واحدا قبل جلسات الإستماع العلنية. وأهمية هذا اللقاء تتأى بما يمثله الرجلان: فالأول يمثل الشق الأهم من الضحايا على ضوء المعطيات الإحصائية التي صدرت عن هيئة الحقيقة والكرامة<sup>3</sup> والتي كشفت أن أكثر من ثمانين بالمائة من ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يغطيها قانون العدالة الإنتقالية في تصنيفهم السياسي هم من الإسلاميين<sup>4</sup>. أما الثاني فيصاح كممثل غطي لمن يتهمون بالمسؤولية عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وإلى حصوله قبل يوم واحد من بدء جلسات الإستماع، زادت رمزية اللقاء وضوحا على ضوء الهدف المعلن له والذي هو التباحث في «الوضع السياسي العام في ظل الحاجة الماسة لتدعيم المصالحة بين التونسيين وطي صفحة الأحقاد»<sup>5</sup>.

لم يعلن الشيخ كما بات يُصطلح محليا على تسميته عن اللقاء الذي أجرى بعيدا عن الصخب الإعلامي الذي يصاحب عادة لقاءاته. وقد ذكرت مصادر مقربة منه<sup>6</sup> بأنه أكد لضيوفه من رموز النظام السابق «تمسك حركة النهضة بمسار العدالة الإنتقالية الذي يجب أن يكون هدفه تطهير جروح الماضي بعيدا عن ثقافة الإنتقام والتشفي». وأضافت مصادر أخرى لم يكشف الإعلام عن هويتها أنه ذكر لمن استقبلهم «أن الثورة لا تعني إلغاء منجزات دولة الإستقلال والحركة الوطنية، أو تهيميش الكفاءات التونسية والطاقات المعطلة، التي اقتصر دورها في الغالب على تنفيذ التعليمات في كنف الإضبطا»<sup>7</sup> وأن خطوته تعاضد مسار العدالة الانتقالية.

وعليه، يتبين أن رئيس الحركة السياسية المعنية سعى خلال هذا اللقاء في بلورة طرحه للمصالحة الشاملة، والتي قد تكون مختلفة في أبعادها عن العدالة الإنتقالية التي ترعاها هيئة الحقيقة والكرامة، وإن تمسك في وضعها ضمن المسار نفسه. ففيما تشكل المحاسبة شرطا أساسياً وفق قانون العدالة الإنتقالية التي أنشئت الهيئة بموجبه، لا تشترط المصالحة الشاملة بالضرورة المحاسبة المسبقة، إنما على العكس من ذلك تظهر كمشروع بديل (أو تقيض) تغلب اعتبارات كشف الحقيقة وجبر الضرر على المحاسبة. وذات المراجعة المفهومية لمسار العدالة الانتقالية أكدها موقف لجنة التشريع العام من مشروع قانون المصالحة الاقتصادية.

## مقالمفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جانفي 2017

# العدالة الانتقالية والمسارات الموازية

يتمون لحزب نداء تونس وأعضاء من الهيئة، تخللها اتهامات لرئيستها بسوء التصرف الإداري والمالي. وقد أشّر هذا الأمر إلى أن نجاح الهيئة في جلسات الإستماع العلنية لا يمنع من مواصلة استهدافها. ويجد هذا الإستهداف مبررا له في الوسط الشعبي فيما تشهد الهيئة من أزمات داخلية مظهرها تعدد الإفالات والإستقالات في صفوفها وفيما يتهم به القالمون عليها من سوء تصرف إداري ومالي.

تؤكد مجمل المؤشرات الواقع استعراضها أن المواقف السياسية المهمة على الساحة التونسية لا تخفي بحجها عن مسار بديل للعدالة الإنتقالية القائمة. كما تكشف تلك المؤشرات أن المصالحة دون حاجة للعقاب والمحاسبة هي القاسم المشترك للأطروحات البديلة. ويتبين من قراءة خطاب المسارات البديلة للمصالحة أنها مصالحة في مبنائها: فهي تسعى لاستثمار أموال من يتهمون بالفساد المالي والاستفادة من كفاءة من يتهمون بالفساد الإداري لتنتهي لطلب الصوت الإنتخابي لمن يتهمون بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد تكون فعليا هذه المصالحة قد تحققت على أرض الواقع بشكل صامت بما يكون معه البحث عن غطائها التشريعي تنويجا لمصالحة تمت فعليا دون انتظار لإشارة انطلاقها.

## ثمة مؤشرات أن المصالحة دون حاجة للعقاب والمحاسبة هي القاسم المشترك للأطروحات البديلة

ويرجح المؤشر الزمني وجود علاقة مفترضة بين عودة الروح لمشروع قانون المصالحة وجلسات الإستماع العلنية والتي تناوب عليها في فصلها الأول من ذكر أنه ضحية لفساد مالي، والتي تمّ التبشير بكونها ستعرض في بقية فصولها اعترافات لمن يتهمون بالفساد المالي<sup>10</sup>. فكأنما المشرع يسرع من خلال إعادة وضع المشروع ضمن أولوياته إلى سحب ملف الإنتهاكات الاقتصادية من هيئة الحقيقة والكرامة. وقد يكون الموقف العام من الهيئة وشفافية عملها من الركائز التي سيستند إليها لتحجيم دورها.

**الحدث الثالث: موقف نواب الشعب من هيئة الحقيقة والكرامة**

صادق مجلس نواب الشعب التونسي بتاريخ 07-12-2016 على موازنة هيئة الحقيقة والكرامة بأغلبية 127 صوتا مقابل احتفاظ 21 نائبا بأصواتهم وتسجيل 28 نائبا رفضهم. قبل ذلك بيوم واحد، جرت في كواليس المجلس النيابي مشادات كلامية بين نواب

- ↑ تصريح نور الدين العرابوي لوقع الإخبارية، موقع الإخبارية 2016-12.
- ↑ «طالبت به عديد الأحزاب .. مناقشة مشروع قانون المصالحة في هذا الموعّد»، الصباح نيوز، 2016-11-28.
- ↑ تصريح عضو هيئة الحقيقة والكرامة خالد الكرشبي، برنامج ستديو شمس، إذاعة شمس أف أم، 2016-11-22.
- ↑ لجنة التشريع العام تقرّر إيقاف النقاشات بخصوص مشروع قانون

- ↑ الأمر عدد 1872 المؤرخ في 30 ماي 2014 المتعلق بتسميتهم كأعضاء هيئة الحقيقة والكرامة.
- ↑ في سير آراء أجرته مؤسسة "إيرود كونسيلتينغ " بالتعاون مع مؤسسة دار الصباح التونسية استحسن 61،2 بالمئة من العينة المستوجبة جلسات الاستماع العلنية التي نظمتها هيئة الحقيقة والكرامة . نشرت نتيجة سير الآراء في موقع الصباح نيوز بتاريخ 06-11-2016.

<sup>[1]</sup> يتمون لحزب نداء تونس وأعضاء من الهيئة، تخللها اتهامات لرئيستها بسوء التصرف الإداري والمالي

### مقالمفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جلفي 20١7

# جلسات الإستماع العلنية: الحق في الحقيقة وكرامة الضحايا..

#### وحيد الفرشيشي

« الحقيقة فقط ثورية...» جيليار نقاش،

شهادة في جلسة الاستماع العلنية ليوم ١7 نوفمبر20١6

انطلقت جلسات الإستماع العلنية التي تنظمها هيئة الحقيقة والكرامة يومي ١7 و ١8 نوفمبر 20١6 وتتواصل لمدة سنة بمعدل يومي استماع شهريا. وبانطلاق جلسات الإستماع العلنية والتي نقلتها عديد القنوات التلفزية التونسية والأجنبية، عاد الحديث من جديد عن مسار العدالة الإنتقالية في تونس، هذا المسار الذي يمر بفترة حاسمة. فمنذ أكتوبر الماضي، لم تعد الهيئة تعمل إلا بتسعة أعضاء بما فيهم رئاسة الهيئة من مجموع الستة عشر عضواً. وقد انخفض عدد الأعضاء على هذا الوجه تبعا لاستقالة4 أعضاء وطرد 3 منهم بعد إحالتهم على مجلس التأديب. هذه التطورات أعطت صورة سلبية عن الهيئة لدى المواطنين ولدى متابعي شأن العدالة الإنتقالية، رغم قبول الهيئة لمجموع 62340 ملفا ورغم قيامها ب ١4828 جلسة استماع سرية مع الضحايا وتركيز الهيئة لمكاتبها الجهوية واعتمادها على مكتب متنقل بالنسبة للمناطق البعيدة والأشخاص الذين لا يمكنهم التنقل إلى المكتب المركزي أو المكاتب الجهوية.

هذه الجلسات والتي تضمنت شهادات وأراء هامة للضحايا ولعائلاتهم جعلتنا نتساءل عن مدى تحقيقها للأهداف المنشودة منها وفق الضوابط التي أرساها قانون 20١3 المتعلق بالعدالة الإنتقالية، وخاصة الفصل الثاني منه والذي ينصّ على أن: «كتشف حقيقة الانتهاكات حتى يكفله القانون لكلّ المواطنين مع مراعاة مصلحة الضحايا وكرامتهم ودون المساس بحماية المعطيات الشخصية».

#### جلسات الإستماع والحق في الحقيقة

مكنت جلسات الإستماع الرأي العام من التعرّف على مجموعة هامة من الأحداث التي انطوت على عينات من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمنهجية التي عرفتها تونس في فترات مختلفة من تاريخها من ١955 إلى أحداث الثورة التونسية في 20١١. هذه الشهادات الهامة والتي أطلعت الرأي العام على ما حدث في فترات الإستبداد تطرح مسألة علاقة حقيقة الضحايا بالحقيقة القضائية والحقيقة التاريخية.

#### في الحقيقة كما «عاشها» الضحايا

عملت جلسات الإستماع الأولى ليومي ١7 و١8نوفمبر

20١6 على كشف حقائق ذهب ضحيتها النساء والأطفال والرضع والشباب والكهول ... وشملت شهادات الإنتهاكات أهم الإنتهاكات الجسيمة التي نص عليها قانون العدالة الانتقالية: القتل العمد وخاصة فيما يتعلق بشهداء ثورة ١7 ديسمبر 20١0، ١4 جانفي 20١١ وأشكال العنف الجنسي، التعذيب، الإختفاء القسري. كما قدمت نتائج عن الإنتهاكات التي شملت كل الفترات من نهاية الإستعماروظفاعات أحداث تازركة التي ارتكبتها المستعمر الفرنسي إلى الايقافات والسجن والتعذيب في فترة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة في الستينيات والسبعينيات ثم الإنتهاكات والقتل والتعذيب والإختفاء في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ثم فترة الألفينيات مع أحداث الحوض المنجمي ووصولاً إلى أحداث الثورة التونسية. كما حاولت أولى الشهادات أن تبين أن الانتهاكات شملت كلّ الأعمار والتوجهات السياسية والنضالية في تونس من المعارضة اليسارية والحركة النقابية والطلابية والإسلامية.

ولّى جانب هذه العائلات السياسية والنضالية، كان جلسات الإستماع الأولى أامية على مستوى التأكيد على فئة هامة من الضحايا والتي يتم عادة تناسيها في الأطر التقليدية (القضائية خاصة) عند تحديد المسؤوليات وهم الضحايا «غير المباشرين» أو «أفراد الأسرة الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية على معنى قواعد القانون العام...» ( الفصل ١0 من قانون 24 ديسمبر 20١3). ويشار إلى أن عدد الملفات المقدمة من قبل النساء أمام هيئة العدالة الانتقالية يقارب 20% من الملفات الجملية.

إن سرد الضحايا لما عاشوه وعانوا منه من انتهاكات طالتهم مباشرة أو طالت أفراد عائلتهم يعكس جانبا هاما من الحقيقة والذي يجب ألا يؤخذ على أنه «الحقيقة التاريخية أو الحقيقة القضائية الثابتة»، فما يرويه الضحايا يعود إلى ذاكرتهم الفردية والتي تتأثر بعوامل عديدة نفسية اجتماعية صحية... إلخ. إلا أن هذه الخاصية للحقيقة كما يسردها الضحايا لا يجب أن تقلل من قيمتها أو أن تجعل منها مجرد رواية فردية شخصية غير موضوعية وبذلك لا يعتمد بها، وذلك للأسباب التالية على الأقل :

– أن تواتر روايات الضحايا من شأنه أن يؤكد الطبيعة الجسيمة وخاصة المنهجية للإنتهاك بتركّره في فترات مختلفة وأماكن متعددة ولفئات اجتماعية وفكرية وسياسية متنوعة.

– حقيقة الضحايا يمكن، وفي عديد الحالات (القتل العمد، الإختفاء القسري، التعذيب، الإنتهاك الجنسي) يتوجب أن تؤدي إلى تحريك الدعاوى

العمومية. وتكون عندها منطلقا للكشف عن الحقائق قضائيا، ومن شأنها أن تساعد المؤرخين على التوثيق وفحص الأحداث وإمكانية صياغة الأحداث التاريخية.

– من شأن حقيقة الضحايا أيضا أن تشكل متنفساً

لهم لسرد ما عاشوه من ناحية وتقاسمه مع الجميع لإعلامهم بمدى الألم والمعاناة التي عاشوها والتي لم يكن متاحا لهم الكشف عنها أو البوح بها.

#### حقيقة الضحايا هي أيضا الحقيقة التي يودون فهمها

فرواية الضحايا ليست بحقيقة تاريخية بل هي جزء منها ومؤثر فيها. ولذا فإننا نرى أغلب الضحايا الذين تحدثوا وأدلو بشهادتهم في جلسات الإستماع العلنية، كانوا هم أيضا يطالبون بمعرفة الحقيقة. لماذا حصل لهم ذلك؟ لماذا عاشوا ما عاشوه؟ ولذا يكون جزء آخر من الحقيقة موجوداً عند المسؤولين عن هذه الإنتهاكات والذين يمكنهم أيضا الإجابة عن بعض هذه الأسئلة والمساهمة في تشكيل «الحقيقة».

#### جلسات الإستماع ومراعاة كرامة الضحايا

في شهاداتهم، يتجرّد الضحايا كثيرا من عديد من الضغوطات الاجتماعية والعائلية، ويتحدّثون كثيرا عن خصوصياتهم وحميميتهم بما في ذلك الآلام بأواعها الجسدية والنفسية، في مجتمعات يبقى فيها الحديث عن المصمصبات الجسدية والجنسية مسألة مسكوتاً عنها ولا يتم الحديث فيها إلا في السروفي إطار الخصوصية والحميمية.

فمنظومة العدالة الإنتقالية تنبني بالأساس على مفهوم الكرامة. فهي منظومة تهدف لردّ الإعتبار للضحايا وإنصافهم، ليس فقط بالنظر إلى كلّ ما تعرّضوا له من أضرار مادية وحرمان من حقوق واعتداء على الأملاك بل وخاصة من أجل الإنتهاكات الحاطة من الكرامة. ويصرّح العديد من الضحايا أنهم لا يتحدّثون عما تعرضوا له، ليس فقط لصيانة صورتهم و«كرامتهم» بالنسبة للمحيطين بهم من العائلة والأصدقاء بل أيضا حماية لمشاعر العائلة والأبناء خاصة. وهو ما يجعل العديد من الضحايا لا يقبلون بالشهادة العلنية ويكتفون بالشهادة في إطار الجلسات السرية والتي عقدت الهيئة قرابة ١5 ألف جلسة. وكيف يمكن صيانة كرامة هؤلاء عند الإدلاء بشهادتهم العلنية، فلا تتحول هذه الجلسات إلى مناسبة جديدة للمس

بكرامتهم؟

من المؤكد أن كل الضحايا الذين قبلوا الإدلاء بشهادتهم العلنية يعرفونها أو أفراد عائلاتهم. وعادة ما تكتشف الضحية كغيرها من المتابعين لجلسة الإستماع العلنية ذكر إسمها أو أحداث متعلقة بها ولا تكون حتما موافقة على ذلك مسبقا. وهنا يكون دور هيئة الحقيقة والكرامة هاما جدا في توعية الشهود بوجوب احترام الأشخاص الآخرين من الضحايا وخاصة أولئك الذين رفضوا صراحة الإدلاء بشهادتهم العلنية.

لدى الأشخاص الذين يعرفونهم أو أفراد عائلاتهم. وعادة ما تكتشف الضحية كغيرها من المتابعين لجلسة الإستماع العلنية ذكر إسمها أو أحداث متعلقة بها ولا تكون حتما موافقة على ذلك مسبقا. وهنا يكون دور هيئة الحقيقة والكرامة هاما جدا في توعية الشهود بوجوب احترام الأشخاص الآخرين من الضحايا وخاصة أولئك الذين رفضوا صراحة الإدلاء بشهادتهم العلنية.

#### في المعطيات الشخصية للمسؤولين على الإنتهاك

تكمن أهمية شهادة الضحايا في الكشف عن أسماء وأحداث ومعطيات من شأنها أن تدل على المسؤولين عن الانتهاكات، هذه الأهمية لا يجب أن تخفي عنا أيضا خطورة هذه الشهادات على الأشخاص المعنيين بها وعلى وضعياتهم وصورتهم وكرامتهم أيضا خاصة إذا كانت الضحية غير متأكدة من المعطيات التي

## جرائم الفساد المالي الغائب الأكبر

عقدت هيئة الحقيقة والكرامة نهاية سنة 20١6 أربع جلسات إستماع علنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عن الفترة موضوع عملها. شكّلت الجلسات حدثاً هاماً باعتبار أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها ضحايا الفترة الاستبدادية في تونس عن معاناتهم بشكل علني. وقد رتبت الهيئة جلسات الإستماع على نحو شمل ضحايا من مختلف ألوان الطيف السياسي التونسي وأحداثاً تمتد من النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين إلى حدود أحداث الثورة. وتبعاً لذلك، نجحت شهاداتهم القليلة في الإضاءة على أهم أشكال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تنسب للمنظومة الاستبدادية والتي تحقّق الهيئة في وقائعها.

بيّن التفاعل مع جلسات الإستماع العلنية أن مسار

العدالة الانتقالية يحظى بتأييد شعبي داخل تونس.

كما انه يعد في نظر المهتمين بالشأن التونسي خارجها من شروط نجاح الثورة التونسية. وبدا هذا الأثر اختراقا هاما تحقّقه هيئة الحقيقة والكرامة في مواجهة من أعلنوا معارضتهم لها وهو أثر يؤشر على قدرتها على المضي قدما في عملها رغم ما تواجهه من عراقيل خارجية ومشاكل داخلية.ومن دون التقليل من أهمية الإحتفاء بهذه الخطوة، فإن ضمان استمرارها وتحسينها يتطلبان في الآن نفسه مراقبة نقدية لتفاصيلها، تصويباً لمكامن الإرتباك فيها، فلا تكون المنفذ الذي يقوض مسار العدالة الانتقالية. وترصد في إطار هذا المسعى مؤشرين إنشئين:

#### المؤشرالأول: أين البحث عن الحقيقة في خطاب تقديم الشهادات؟

أدارت رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة السيدة سهام بن سدرين جلسات الإستماع. وقد عمدت في بداية كل جلسة إلى إعطاء الكلمة بداية لمفوض الهيئة ليعرض تقديماً ملف الضحية. كانت كلمات المفوضين حماسية في أسلوب إلقائها. وانطلقت جميعها من مسلم مفاده أن الضحية بريء مما نسب إليه وأن السلطة تعمدت لتلفيق تهم له. غاب الحس الاستقصائي النقدي عن خطاب من كان يفترض أنهم يبحثون عن الحقيقة.

وكشف هذا الخطاب عن قراءة أحادية لأعضاء هيئة تقديم ملف الضحية. كانت كلمات المفوضين حماسية في أسلوب إلقائها. وانطلقت جميعها من مسلم مفاده أن الضحية بريء مما نسب إليه وأن السلطة تعمدت لتلفيق تهم له. غاب الحس الاستقصائي النقدي عن خطاب من كان يفترض أنهم يبحثون عن الحقيقة. وكشف هذا الخطاب عن قراءة أحادية لأعضاء هيئة تقديم ملف الضحية. كانت كلمات المفوضين حماسية في أسلوب إلقائها. وانطلقت جميعها من مسلم مفاده أن الضحية بريء مما نسب إليه وأن السلطة تعمدت لتلفيق تهم له. غاب الحس الاستقصائي النقدي عن خطاب من كان يفترض أنهم يبحثون عن الحقيقة.

### مقالمفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جلفي 20١7

ستذكرها أو قد تعرض لاحقا لمؤاخذات أو في بعض الأحيان لأعمال انتقامية.

ولذا وإن كانت هذه الشهادات هامة لأنها تحفز الأشخاص الذين تم ذكرهم واعتبارهم مسؤولين عن الانتهاكات من الحضور أمام الهيئة وتقديم شهاداتهم أيضا وفي أقصى الحالات رفع دعاوى ضد الشهود أو الهيئة، يبقى أن ثمة مخاوف مشروعة من تعرض الضحايا لأعمال انتقامية مباشرة أو غير مباشرة. وتكون مسألة حماية الضحايا والشهود وعائلاتهم من المسائل

الهامة جدا. وهذا ما أكد عليه قانون العدالة الإنتقالية (الفصل 40 قانون 24 ديسمبر 20١3) إلا أننا نتساءل عن الإمكانيات والوسائل المتاحة للهيئة للقيام بهذه الأعمال والتدابير الحمائية.ولذا من المهم توعية الشهود بكافة هذه المسائل ليكونوا على بينة منها.

١. وسجل أن الهيئة ترفض تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية

بإيقاف تنفيذ عزل نواب رئيس الهيئة.

١. وسجل أن الهيئة ترفض تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية بإيقاف تنفيذ عزل نواب رئيس الهيئة.

لهم المرور من القاعة الشرفية للمطار دون الخضوع لإجراءات تدقيق وتفتيش جرمكي، وأن تبعه جاء على خلفية تعدّر تحقيق ذلك في إحدى زيارات «جليلة الطرابلسي» أخت زوجة بن علي وزوجها لإمارة دبي، بسبب وصول خبير الزيارة له بشكل متأخر. وكان لافتا أن من وصف بضحية التصدي للفساد ذكر أنه تظن بتلك المناسبة لكون الزائرين كانا يهزّيان أموالا هامة من تونس بخلاف لقوانين البلاد التي تجرّ ذلك وأن تظنّه لهذا الأمر لم يدفعه لاتخاذ موقف رافض أو لإعلام الوزارة التي ينتمي لها بالأمر. كشفت الشهادة في دلالتها كيف تحوّلت مؤسسات الدولة التونسية وسامي مسؤوليها إلى أدوات تخدم عائلة الرئيس. ولكن وفيما عدا ذلك، بقيت الشهادة غير كافية بحد ذاتها لإقناع أنه فعليا ضحية ذلك الفساد، وإن ذكر أن حكما قضائيا قد صدر قبل الثورة وآخر بعدها قد أكدا براءته من التهمة التي نسبت إليه.

وبذلك، بدا عمل الهيئة منكفئا فيما يتصل بالفساد بالمقارنة مع انتهاكات حقوق الإنسان. فهي فشلت في تحقيق ما وعدت به لجنة إرغام الضالعين في الفساد المالي على تسجيل إعتراقات علنية، من دون ان يصدر عنها أي موقف بشأن طلبات المصالحة والتحكيم المقدمة من هؤلاء. كما فشلت في تقديم روايات قوية ومتعددة تبرز الفساد المالي لنظام عرف بشيوع فسادِه. وهذا الأمر يطرح السؤال حول أسباب ذلك. فهل يعزى إلى فشل الهيئة في تجميع شهادات وأدلة كافية على الفساد أو إقناع الضحايا بالإدلاء بشهاداتهم علناً أم أنه يندرج ضمن نفس المساعي الحاصلة على أكثر من صعيد للشساهل إزاء أصحاب النفوذ المالي الذين هم أبرز المتورطين بالفساد؟

تؤكد التفاصيل التي تعلقت بالسماعات وتلك التي تعلقت بخطاب الهيئة التاريخي حاجة مسار العدالة الإنتقالية لقراءة نقدية إصلاحية بعيداً عن خطابات الإصطفاف التي فرضها ربما صراع السلطة السياسية مع هيئة الحقيقة والكرامة. بالطبع، هذه الخلاصة لا تخفف أبداً من أهمية ما حققتّه جلسات الإستماع العلني على صعيد التذكّر.

٢. وكمثل على هذا الخطاب، أكد عضو الهيئة السيد محمد بن سالم في تقديمه لشهادة السيد عبد الله بن صالح أن كل ما صدر عن الشاهد ورثاه مثل في مسكهم لمناشير. ما جرم به عضو الهيئة ككشف فحوى الشهادة محدودية عمقه في فراءة اللحظة التاريخية للمحاكمة، إذ ين الشاهد أنه كان على علاقة بتنظيم بنشط بالتراب الليبي تحت

### لم يحضر أي من مرتكبي جرائم الفساد المالي واختصر الحديث عن هذا الصنف من الإنتهاكات

### بشهادة وحيدة لشخص وصف بأنه ضحية للفساد المالي.

<sup>[1]</sup> تسمية اللجنة القومية التقدمية لتحرير تونس وليبيا

<sup>[2]</sup> تصريح عضو هيئة الحقيقة والكرامة خالد الكريشي ببرنامج ستديو شمس -إذاعة شمس أم أف بتاريخ 22-11-2016

# الجلاد حاضر رغم غيابه

## فوزي الم علاوي محمد العفيف الجعيدي

خصصت هيئة الحقيقة والكرامة جلسات الاستماع العلنية الأولى التي عقدتها لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغاب عنها المتهمون بالصلوع في تلك الانتهاكات. لم يكن سبب غياب الجلادين إنكارهم لما نسب لهم، إذ كشفت عضو الهيئة علا بن نجمة أن منهم من اعترف في جلسات الاستماع السرية باقتراف أعمال تعذيب. وهذا الأمر يوحي بأن غياب الجلاد عن ساحة الحدث في حلقاته الأولى لا يعدو كونه جزءاً من تخطيط جلسات الاستماع، يكون معه حضور الجلاد منتظراً خلال سنة 2017 كتصعيد مدروس في نسق الجلسات. غيبت هيئة الحقيقة والكرامة الجلاد عن تحركها الأهم سنة 2016 قصداً لكن الغياب لم يكن كاملاً إذ أن الضحايا في حديثهم عن تجربتهم استحضروا جلادهم فرسموا ملامحه التي ظلت تسكنهم.

كان الجلاد في أول تجلياته عون من يُمارس سلطته على جسد الضحية فتكشف عمارته عن شخصيته. كما كان الطبيب الذي لا تمنعه عباءته البيضاء من الإدارة الطبية لجلسات التعذيب. وكان القاضي الذي يحمي التعذيب بتواطئه أو بسبليته. كما كان السجن والسجان وكذلك العائلة والمجتمع.

### الأمني الجلاد: أي ملامح؟

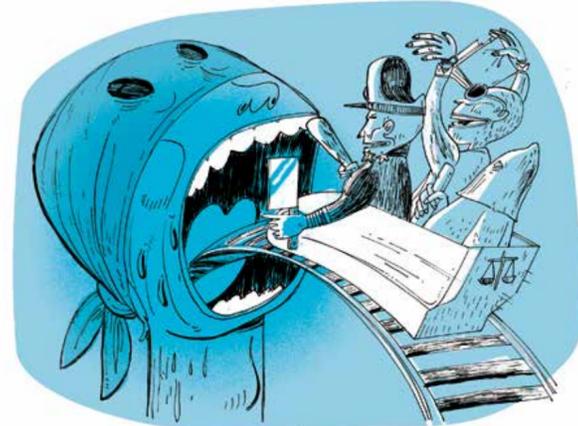
تبدأ رحلة معاناة الضحية منذ يوم الإعتقال حيث يستعرض الأمنيون كل قوتهم، ويعلمون على ترهيب المعتقل وكافة أفراد العائلة والأجوار. يحلون بمقر سكني المطلوب مدججين عدداً وعدة. كلمة السر واحدة: بث الرعب في نفوس الجميع، نفس المعتقل ومن حوله.. وفي هذا السياق، تتطابق شهادات الضحايا. تعرض جميعهم لذكر الجانب الاستعراضي المعتمد في الإيقافات. يبدأ الإعتقال حسب أغلب الشهادات بحصار واسع يضرب على محلات السكنى تمهيدا لاقتحام استعراضي عنيف أشبه ما يكون بمشاهد أفلام الحركة. لكن سرعياً ما تتحول «الكتيبة» إلى مجموعة لصوص يستولون على ما يمكنهم الاستيلاء عليه من تجهيزات منزلية وأموال وموضوع مع بحثهم في ذات المناسبة عما يمكن أن يكون دليل إدانة. وهو أمر أكده سامي البراهمي وغيره من تم سماعهم.

تحدث حميدة عجقني عن لحظة خروجها القسري من منزل عائلتها بضاحية سكرة وتذكرت كيف سأل أشقاؤها أعوان الأمن عن الجهة التي اعتقلت أختهم وأين سيتم التحقيق معها. كما تذكرت كيف كان رد الأمنيين مطمئناً: «سنصطحبها لمركز أمن سكرة لا داعي للإزعاج. يمكنكم الالتحاق بها هناك

للسؤال عنها». بمجرد الإبتعاد عن أعين أفراد العائلة والفضوليين، سمعت حميدة أحد الأمنيين يحذر الآخر: «علينا أن نسرع قبل أن يلتحقوا بنا». طار بها عوناً الأمن اللذان كانا يسكنانها جرياً على الأقدام في اتجاه الشارع الرئيسي: هناك كانت سيارات مدنية متوقفة في الإنتظار، وبجرد دفعها داخلاً انطلقت بسرعتها القصوى نحو مقر وزارة الداخلية.

لم يختلف بشير العبيدي في شهادته. فقد أكد أن أعوان الأمن الذين نفذوا «التعليمات باعقاله» تولوا جره جرياً بالشوارع وأمام الكافة مع ضربه وركله ورفسه لما يزيد عن ثلاثمائة متر، وهي المسافة التي تفصل بين محله ومركز الأمن الذي وصله مغمى عليه. لم يجد الأمني حرجاً في أن يسرق وفي أن يعنف من يحتجز أمام العلن علاوة على عدم استحيائه من أفراد الأسرة

ينتقلون من مقر أمّني إلى آخر، يسألون عن ابن اعتقله هذا مجرد تفصيل لأن أمه التي كانت تبكي وجعاً لن تسمعه. هي عارية تماماً تنقل من غرفة لأخرى، تضرب، تجلد، يتمّ تعليقها. يعترف جسدها للأمني بحملها فيقرر «الأزهر» وهو عون أمن يحب تعذيب النساء أن يمنع ميلاد «بهودي جديد». ضرب موجه ومركز على البطن



أي المقرّ الأمني، تتغير ملامح عون الأمن فيستحيل الفعل البلطجي إلى حصص تعذيب جماعي يبرز فيها الأمني المتفاني في انتهاك فريسته.

يؤكد من أدلوا بشهاداتهم أن شخص الجلاد لم يغب عن أي مقر أمّني. كما كشفوا أن التعرية (نزع ثياب المعتقل بالكامل) ممارسة ملازمة لجلسات التعذيب وأن العنف الذي سلب عليهم عرف في أيامه الأولى أقصى درجاته. تحدثت حميدة العابد عن تجربتها فذكرت أنها اختارت أن تصطحب ابنها الرضيع. أضحك اختيارها الأمني الذي قال «هي نظن أن طفلها سيكون شفيحاً لها». انتزع منها الأمني بمجرد وصولها إلى مركز الأمن الرضيع. ظنت أنه سيتولى تسليمه لعائلتها، لكنها يومين بعد ذلك اكتشفت أن الرضيع أودع في مكتب من مكاتب مركز الأمن.

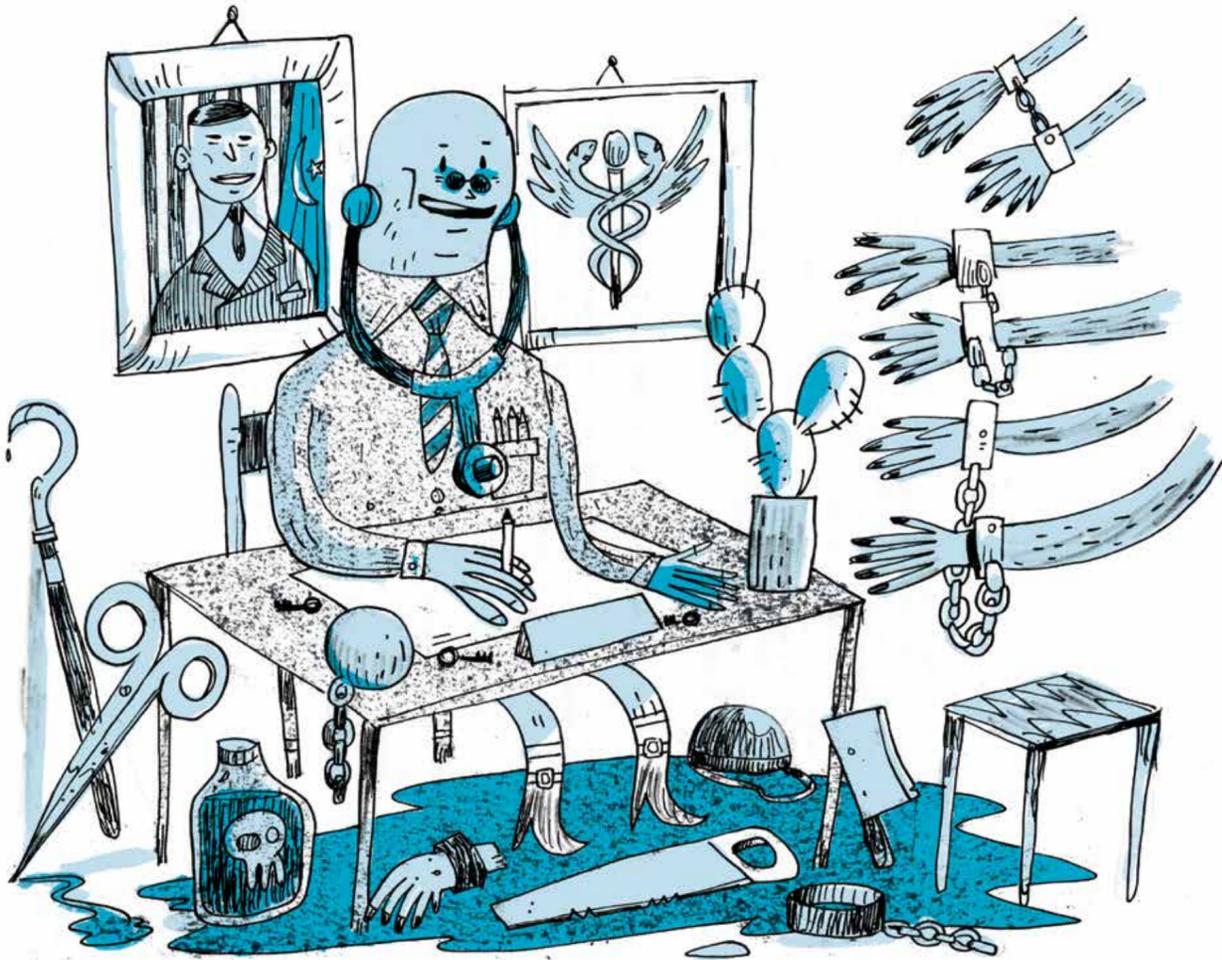
ربما كان الطفل الذي فطم غضبا يبكي جوعاً. لكن هذا مجرد تفصيل لأن أمه التي كانت تبكي وجعاً لن تسمعه. هي عارية تماماً تنقل من غرفة لأخرى، تضرب، تجلد، يتمّ تعليقها. يعترف جسدها للأمني بحملها فيقرر «الأزهر» وهو عون أمن يحب تعذيب النساء أن يمنع ميلاد «بهودي جديد». ضرب موجه ومركز على البطن ذات الصورة المهترئة لازمت حديث الضحية عن الطبيب الجلاد.

### الطبيب جلادا.

لم يمنع قسم أبقراط جانبا من الأطباء من تسخير علمهم في التعذيب. تحدثت الشهادات عن طبيب وزارة الداخلية الذي كان يشرف طيباً على جلسات التعذيب. كما تحدثت عن الطبيب الشرعي الذي يتفانى في طمس آثار التعذيب لتنتهي عنده من يعتمد محاولة إخفاء الموقوف لمنع تواصل نسله.

حميدة عجقني توقفت لجلسات تعذيبها يوم قرر طبيب الفرقة ذلك. سالم كردون الطبيب يفحصه ويقرر حاجته لراحة من التعذيب. كل من مرّوا بوزارة الداخلية أكدوا أن الطبيب كان في خدمة الجلاد بنصحه بما يمنع الإهيار الكامل للمعتقل، حتى يكون لجسده المنهك القدرة على تحمل ما يسلب عليه دون أن يهلك. وأدى حضور الطبيب بساحة التعذيب بسامي البراهمي لأن يصف التعذيب الذي مارسه في حقه الفرقة المختصة بالتعذيب العقلائي في مقارنة بالتعذيب الفوضوي الذي مارسه في حقه الأمنيون في غيرها من الفرق الأمنية.

يتكفل الطبيب الشرعي بضمان سلامة الجلاد إذا ما انتهى التعذيب لموت الضحية. يحذر الطبيب تقارير تؤكد أن الموت كانت نتيجة حادث مرور أو انتحار وهو أمر أكده شقيق الشهيد فيصل البركاتي الذي قتل تحت التعذيب بمركز الأمن الوطني بقفوق سنة 1987. ويصل الأمر بطبيب السجن لأن يسكب مادة حارقة



على العضو الذكري للسجين سامي البراهمي ليمنع تواصل نسله. لا يمنع الحضور اللافت للطبيب الجلاد من حضور الطبيب الإنسان والمهني. فهو يعالج بقدر جهده جسد المتهم كما أنه يمنع أعوان الأمن من انتهاك حرمة المؤسسة الطبية كما أكد ذلك أكثر من ضحية. كما لم يكن الطبيب وحده محل اتهام بمشاركة الجلاد صفته. فالقاضي بعباءته السوداء كان أيضاً في نظر الضحايا جلادا.

## القاضي: جلاد بتجليات مختلفة

نجوى الرزقي وحميدة عجقني تمت محاكمتها وصدرت في شأنها أحكام بالسجن. رغم ذلك لا تشيران في شهادتهما لحضور القاضي. تحدثتا بشكل عرضي عن محاكمتها. بدا الأمني في شهادتهما من يصنع الحكم. حضر القاضي في شهادات سامي

الأمني دون سواه ليختزل بذلك رجل الأمن لوحده -في الوعي الجمعي- كل مكونات المؤسسة القضائية بدءاً من أعوان الضابطة العدلية، مروراً بعيثات التحقيق وانتهاء بالهيئات الحكيمة، بما قد يدل على أن المجتمع تظن لحقيقة الدور القضائي وأصبح واعياً بواقعه وتبعيته وحدوده. هذا المجتمع الفطن فضحت شهادات الضحايا أنه كان بدوره شريكاً في التعذيب.

## المجتمع: جلاد أفسى من كل الجلادين

كان من حضورها جلسات الاستماع يتابعون شهادات الضحايا وكأنهم يكتشفون أمراً غريباً عنهم يصلهم علمه لأول مرة. وكان ذلك ردة فعل من لم يكونوا من ضمن المدعويين لحضور الجلسات وتابعوا أشغالها عن بعد لكنهم حرصوا على تضمين ردود أفعالهم شبكات التواصل الاجتماعي. كشفت شهادات الضحايا أن تلك الصورة لا تختزل فعلا حقيقة

الشمعي يصطلع على تسمية القضاة بالحكام في استعارة لدورهم أي اصدار الاحكام. لكن لاحقا تطور اللسان الشعبي وبات يسند صفة حاكم لرجال الأمن في اعتراف غير معلن بكون الدولة يحكمها الأمن

الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرقية لها. 4. كان إلى حدود ثمانينات القرن العشرين يصطلع قانونا على تسمية القضاة بالحكام فكانت النصوص القانونية تشير الى من يصطلع بوظيفة قاض بأنه حاكم . ثم لاحقا وفي اطار مراجعات اصطلاحية تهدف لتهديب الاستماع التشريعي للغة العربية تم استبدال مصطلح حاكم بالقاضي ولم يمنع ذلك من استمرار اعتماد عدد من المجلات القانونية لمصطلح حاكم إلى الآن . في المقابل، ظل الخطاب

عندما يشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث،على معلومات أو على اعتراف، أو معاقته على عمل ارتكبه أو يشتبه في انه ارتكبه،هو أو شخص ثالث أو توقيفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي شخص - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي شخص يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو

1. في جلسات استماع سرية: «الجلادين» يعترفون بممارسة التعذيب.. وتوجه نحو بث شهادتهم في القنوات التلفزية - سامي حدي 30-11-2016 موقع حقائق أون لاين .

2. الجمعة... استئناف جلسات الاستماع العلنية. و«الجلاد» أمر أكده شقيق الشهيد فيصل البركاتي الذي قتل تحت التعذيب بمركز الأمن الوطني بقفوق سنة 1987. ويصل الأمر بطبيب السجن لأن يسكب مادة حارقة

3. عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التعذيب بأنه «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً،يلحق

# جلسات الاستماع العلنية لهيئة الحقيقة والكرامة

عثمان سلمي

على مدار سنتين أو أكثر أجريت أكثر من 15 ألف جلسة استماع سرية لضحايا الاستبداد والفساد تعرّض لها مواطنون تونسيين منذ بداية عهد الإستقلال و إفريقيا الجمهورية.



## مقا المفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جلفي 2017

# قراءات في ملفات محكمة أمن الدولة: رسائل إلى قاضي تحقيق لايقراً

### أنيسة التريشلي

وإطارات حكومية وتربوية.

يظهر في ملف القضية وفي نظر المتهمين ذي النظرة النقدية للوضع القائم قاضي التحقيق كشخصية أساسية في الأبحاث وإن كان دوره القضائي يقتصر على إصدار إجابة عدلية لصلحة سلامة التراب بوزارة الداخلية (فرقة أمن الدولة لاحقاً) مباشرة بعد السماع الأولي للمتهم، ليعقب ذلك سماع ثان لذات المتهم المنتهي في آخر المطاف بإصدار قرار ختم بحث يعهد الدائرة الحكمية لمحكمة أمن الدولة بالإعتماد على الإعترافات التي سجلت لدى الباحث المئاب. وإزاء ذلك، يبرز من خلال الملفات سعي من المتهمين وأسرهم وفي بعض الحالات معارفهم إلى إقناع هذا المرجع القضائي بوجود لعب دور أكبر حسبما يتحصل من المراسلات الموجهة إليه. فقد حفظ الأرشيف 77 مراسلة موزعة على الملفات الثلاثة للقضية، وجهت كلها «للسيد قاضي التحقيق بحكمة أمن الدولة»، وأمكن تصنيفها على أساس مصدرها وفقاً للآتي:

تشمل أحكامها كل العائلات السياسية والناشطين النقابيين المعارضين للنظام. وقد ارتبط تاريخ محكمة أمن الدولة بأزمة الحكم في ذلك العهد. وللخلس من أثر هذا الارتباط، قرر الرئيس الذي أعقبه زين العابدين بن علي الإستغناء عن خدماتها بمجرد تسلمه للسلطة نهاية سنة ١987. منذ ذلك الحين، باتت محكمة أمن الدولة جزءاً من التاريخ السياسي والقضائي التونسي. فلنتذكر (المحرر).

كان ملف «تجمع الدراسات والعمل الإشتراكي التونسي» أول الملفات التي تمّال على هيئة محكمة أمن الدولة. تعلق الملف بمجموعة من الطلبة والجامعيين والإطارات الإدارية من ذوي التوجهات الشيوعية. وكان هؤلاء أصدورا بلاغات وصاغوا نصوصا تطلب بالإصلاح وتنقد الحكم الشمولي للرئيس الحبيب بورقيبة وتطرح الشيوعية كبديل للنظام القائم، وقد عرفهم قاضي التحقيق لدى هذه المحكمة في إجابته آنذاك ب «عموم من يعتقدون المذهب الشيوعي الماركسي اللينيني ونيثرون البلبله ونيثرون الطبقات الشعبية ويحسمونهاضد النظام» أو بأضاب»من تأمروا على أمن الدولة» كما ورد بالإتهام الموجه إليهم. وكان عددهم آنذاك ١57 متهما منهم 60 طالبا فيما توزع يقينهم بين إطارات عليا مثلثة أساسا في أساتذة جامعيين عثمان الرداوي<sup>٥</sup>.

ثانياً: ثلاث عشرة مراسلة موجهة من أولياء لمتهمين موقوفين كان موضوع الطلب فيها يتراوح بين طلب السماح للابن الموقوف باجتياز امتحان الباكلوريا و«التماس تحسين ظروف الزيارة» أو«الإفراج عن الابن العائل لأسرته». ومن بين هذه المراسلات، اثنتان متلاحقتان وجهتهما أم المتهم طالبة في الأولى السماح لابنها بزيارة خاصة لوالده الذي يحضر ويتمنى رؤية ابنه، وفي الثانية أن يؤذن لابنها بحضور جنازة والده الذي توفي من دون أن يتسنى له رؤيته.

ثالثا: ثلاث مراسلات هي عبارة عن طلبات زيارة خاصة، واحدة توجه بها صديق أحد المتهمين واثنتان صدرتا عن قنصل عام فرنسا بتونس وتعلقت بالسماح لفرنسيين بزيارة أحد الموقوفين لعلاقة ذاتية تجمعهما به. رابعا: 58 مراسلة وجهها المتهمون أنفسهم لقاضي التحقيق<sup>٦</sup>. ويمكن تصنيفها بدورها وفق موضوعها. فمثنا:

رسائل اتصلت بمجريات المحاكمة وغالبها ذات طابع إحتجاجي أو تضمنت طلبا في الإسراع بالمحاكمة. ومن بينها، رسالتان التمس فيهما من كتبهما استدعاءهما لمعاينة آثار التعذيب بجسديهما قبل زوالها وعرضهما على الفحص الطبي لهذا الغرض. ومنها أيضاً سبع رسائل احتجّ فيها المتهمون على قرار قاضي التحقيق وبرز في هذا الإطار بشكل خاص رسالة صدرت عن «المتهم خميس الشماري»<sup>7</sup>الماورد فيها من مبادئ تتعلق بالقضاء. واللافت هنا هو صدور هذه الرسالة عن متهم مسلوب الحرية في مواجهة قاض لا يؤمن بتلك القيمة. رسائل اتصلت بشكل مباشر بظروف التوقيف (30)، كالمطالبة بإنهاء السجن الإنفرادي. كما تضمنت تلك المراسلات مطالب تتعلق بحقوق المساجين من قبيل طلب الإعتراف بصفة سجين رأي وفصله عن سجناء الحق العام، وتمكين السجنين من أفلام وكتب وكراسات، إضافة للمطالبة بالحق في الإستماع للإذاعة وقراءة الصحف. وقد تضمنت اثنتان منها إعلانا ببدء إضراب جوع احتجاجا على تجاهل مطالبهم.

رسائل اتصلت بممارسة حقوق ذات طابع اجتماعي، ومنها رسالتان لتهمين طلبا فيها كل منهما الأذن له بعقد قرانه في السجن من فاة ذكر هويتها وعبرا عن رغبته في الزواج منها رغم «الإعتقال»،

بالمقابل، متهم واحد فقط سعى للتبرؤ من التهم

## إلى السيد قاضي التحقيق.

العارض: خميس الشماري

*سيدى، أقدر أنه يجدر بي ويحّئ لي أن أعبر لكم عن أسفّي العميق لاتخاذ الهيئات القضائية التي تتلونها قرارات ذا خلفية سياسية واضحة. فلدي قناعة أن قراراتكم الصادر بحقي لا يتصل بالأفعال المعزوة إلي، إنما بكوني معارضا سياسيا للنظام القائم منذ عدة سنوات. لا يسعني كملتزم بالديمقراطية، إلا أن أكرر تشيبي الشديد مبدأ الفصل بين السلطات، بوصفه من ثوابت وأسس دستورنا وهو مبدأ أعتقد أن هذه الظروف توجب تذكيركم به.*

السجن المدني بتونس الخميس 27 جوان ١968

المنسوبة إليه من خلال إعلان ولائه للنظام الحاكم (انتماء للحزب الاشتراكي الدستوري وتأييده الكلي للرعيم الحبيب بورقيبة الذي تمّنى له طول العمر). وقد تضمنت الرسالة تلك رفضاً تاماً للفكر الشيوعي. اختلفت الرسائل بحسب المطالب التي تضمنتها. لم يتخذ قاضي التحقيق قرارا ايجابيا إلا فيما تعلق بطلبي الزيارة الذين صدرا عن القنصل العام الفرنسي. في المقابل، كان قرار قاضي التحقيق في بقية المراسلات هو نفسه: تدوين كلمة واحدة على ملف هؤلاء: «نصاف». ويؤكد تطابق القرارات رغم اختلاف مواضيعها، على أنّ سياسة تجاهل الطلبات والرسائل والإمتناع عن أي قرار كانت أسلوباً معتمداً بشكل منهجي في عمل قضاة التحقيق لدى محكمة أمن الدولة.

ختاماً، تجدر الإشارة إلى أن ما تضمّنته رسائل ملفات متهمي (محكومي) محكمة أمن الدولة من مطالب إنمّا تؤشر إلى وعي حقوقي بأن القضاة الذين تولوا تعقّب الشردمة الضالّة كانوا يتولون عملياً تعقّب الفكر خدمة للنظام الكلياني. وإذ تُظهر تلك الرسائل معاناة شباب كان يتطلع للتمتع بالحق في المعرفة وأحياناً في تأسيس عائلة، فهي تظهر أيضاً تصميم محرّريها على خدمة أوطانهم وفق تصوراتهم الفكرية وإن تطلب الأمر منهم تضحيات كبرى. فتح ملفات الماضي يفيد كثيراً في مداواة جراحه وفي استشراف المستقبل.

### محسن الشихاوي

بنزاعات الدولة أو ضده الدعوى التي تكون الدولة أو أية مؤسسة ذات صبغة إدارية فيها طالبة كانت أو مطلوبة لدى المحاكم العدلية أو الإدارية بما في ذلك قضايا التسجيل العقاري وإلا تكون الدعوى باطلة من أساسها. كما يتولى المكلف العام القيام بالحق الشخصي لدى المحاكم الجزرية لطلب اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي. وهنا وخلال هذه الفترة الإنتقالية تواجه المجتمع إشكالية هامة جدا، وهي التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء كانت حقوقا جسدية أو اقتصادية أو حتى سياسية. ومن الممكن أن نقول أنها عبارة عن فترة أو مرحلة ما بعد الأزمات، «الثورات». ويقصد بها العدالة التي تنتقل بالمجتمعات من حالات الصراع إلى حالة التوافق والسلام وصولا إلى نظام ديمقراطي يمنع تجدد الصراعات.

## امتنعت الهيئة عن مدّ المكلف العام بنزاعات الدولة بالوثائق والمؤيدات التي قدمها الخصوم في كل القضايا

ولم تخرج تونس عن هذا الإطار للعدالة الانتقالية. فبعد إندلاع ثورة ١4 جاني 20١١، وقع تبني فكرة العدالة الإنتقالية من خلال إحداث هيكل يعنى بتحقيقها وهو هيئة الحقيقة والكرامة صلب الفصل ١٤8 من الدستور الجديد. وبالرجوع إلى القرار عدد ١ لسنة 20١4 المؤرخ في 22/١١/20١4 المتعلق بضبط النظام الداخلي للهيئة، أنشئت هيئة الحقيقة والكرامة كهيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي، من أهم مهامها تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة أو أية أطراف أخرى في الانتهاكات التونسية. وللتنخلس من تبعات هذه النزاعات، قدّم هذا الأخير ملفاً لهيئة الحقيقة والكرامة وتحديدًا للجنة التحكيم والمصالحة بهدف إبرام صلح بينه وبين الدولة. وفعلا تمّ إبرام إتفاق أولي بتاريخ 5 ماي 20١6 بين المكلف العام بنزاعات الدولة في حقّ الدولة التونسية وشيوبو برعاية هيئة الحقيقة و الكرامة وقد تضمن هذا الاتفاق تمكين المكلف العام بنزاعات الدولة من الإطلاع على عرض الصلح المقدم من صهر الرئيس السابق سليم شيبوب على أن يقدم جوابه للجنة التحكيم والمصالحة في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ إبرام الإتفاق. ورغم ذلك، لم يقدم المكلف العام جوابه ضمن المهلة المتفق عليها، ولا ضمن مهلة التمديد لشهر. فمهاي أسباب هذا التأخير في الجواب؟

تبعاً لما سبق بسطه، فإن موضوع الصلح هو انتهاكات مالية بالأساس أي أن المكلف العام

## مقا المفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جلفي 20١7

# المكلف العام بنزاعات الدولة وهيئة الحقيقة والكرامة: قطيعة تتهدد مسارالعدالة الإنتقالية في تونس

بنزاعات الدولة سيبرم صلحا ماليا في حقّ الدولة التونسية. وبالرجوع للأمر عدد 2046 لسنة ١997 المؤرخ في 20 اكتوبر ١997، تنبئ أن القانون حدد سقفا ماليا للمكلف العام بنزاعات الدولة في مجال الصلح لا يمكن تجاوزه وقد حدد هذا السقف ب 30 ألف دينار. أما إذا كان المبلغ أكثر من 30 ألف دينار. وأقلّ من مائة ألف دينار، فإن قرار الصلح يعرض على مصادقة وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية. أما إذا تجاوز المبلغ ١00 ألف دينار، فيتعين عرضه على لجنة المنازعات. والأکید ان المبلغ موضوع الصلح مع السيد سليم شيبوب يتجاوز بكثير هذا السقف. وفعلا، فقد تمسك المكلف العام بنزاعات الدولة بهذه النقطة القانونية في أولى جلسات المصالحة بتاريخ 8 جوان 20١6 وبيّن أن ليس له الصفة لإبرام الصلح مع شيبوب نظرا لوجود هذا العائق القانوني. كما بيّن أن القانون عدد 53 لسنة 20١3 المؤرخ في 24 ديسمبر 20١3 المتعلق بإرساء العدالة الإنتقالية وتنظيمها ينص على الجهة التي تمثل الدولة من دون أن يبين الجهة التي تمثلها.

فضلا عن ذلك، فقد نشب خلاف قانوني آخر بين المكلف العامّ بنزاعات الدولة وهيئة الحقيقة والكرامة، وهو خلاف تعلقّ بجملة الملفّات التي يمثل فيها المكلف العامّ الدولة أمام الهيئة وهو الخلاف الذي أحدث القطيعة بين الجهتين. فقد امتنعت الهيئة عن مدّ المكلف العام بنزاعات الدولة بالوثائق والمؤيدات التي قدمها الخصوم في كل القضايا سواء التي كانت فيها الدولة طالبة أو مطلوبة. معتبرة أن لهيئة وحدها حق الإطلاع على تلك الوثائق في حين تمسك المكلف العام بنزاعات الدولة بضروة الإطلاع على الوثائق إحتراما لمبدأ المواجهة. وفي الحقيقة، فان موقف الهيئة غريب: فبالرجوع إلى الفصل 3١ من القانون عدد 53 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية، نجده ينص على أنه لا يحق الحصول على المؤيدات والوثائق التي بحوزة الهيئة أو الإطلاع عليها إلا من قبل المعنين بها والمؤاخذين بموجيها. وفي الحالات الأخرى، لا يكون ذلك إلا بمقتضى إذن منها أو من المحكمة. وعملاً بهذا الفصل وطالما أن الدولة طرف في النزاع سواء كانت طالبة أو مطلوبة، فإنه من واجب الهيئة إطلاع المكلف العام بنزاعات الدولة على الوثائق التي يقدمها الخصوم احتراماً لمبدأ المواجهة وهو مبدأ أساسي لتحقيق محاكمة عادلة.

فكيف يمكن للدولة أن تقدم دفوعاتها طالما لم تتطلع على وثائق الخصوم؟ وكيف يمكن الحديث عن عدالة انتقالية وهيئة التي تسهر على تحقيقها لا تحترم أدنى مقومات المحاكمة العادلة و هو مبدأ المواجهة بين الخصوم؟ وقد نجح من هذا الخلاف بين الهيئة والمكلف العام بنزاعات الدولة آثار سلبية عدّة،

# تعاضد بإرادة شعبية:

# واحة جمنة، نموذج للإصلاح الفلاحي

**فاطمة اللافي**

**محمد العفيف الجعيدي**

أمنت الحوارات الصحفية:

**فاتن حمدي**

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

تقع واحة جمنة وقرينتها في الجنوب الغربي التونسي. وتصنف الضيعة كما القرية كأرض دولية». اكتسبت الدولة ملكية العقار الذي تبلغ مساحته قرابة الأربعمائة هكتار بموجب قانون الجلاء الزراعي، وهو القانون الذي أحال لها العقارات الفلاحية التي كان اغتصبها المستعمر. وفي ظاهرة فريدة من نوعها، اصطلح سكان الضيعة على تسمية العقار الذي يقطنون أطرافه «هنشير العُمر» (والعمر يعني باللغة الشعبية المستعمر) بالنسبة إلى شيوخهم و«واحة ستيل» (وهي إسم شركة عامة) لمن لم يعايشوا الحقبة الاستعمارية. وقد دلت التسمية

ببساطة على حالة غربة السكان المحليين عن الرقعة الجغرافية التي يقطنون فيها. في الأيام الأولى لثورة 14-01-2011، انتهر أهالي جمنة فرصة تراجع السلطة العامة وضعفها ليستولوا على الضيعة ويعلموها أرضا لهم تديرها جمعية تولوا تكوينها. وقد أسموا جمعيتهم «جمعية حماية واحات جمنة» ما قطع مسار غربتهم عن أرضهم. مارس سكان جمنة بواسطة جمعيتهم لأول مرة في تاريخهم مفهوم الحق في الملكية الذي حرمتهم منه دولة الإستقلال. وكان من آثار ممارستهم للفعل المحجر أن وصفوا بغاصبين للعقار وخارجين عن القانون .

### تبردواحة جمنة، قصة نجاح

توصل أهالي جمنة وقد استغلوا العقار الذي كان قبل استيلاء المستعمر عليه من أملاك أجدادهم لتحقيق إنجازات تنموية بارزة كما يؤكد ذلك رئيس الجمعية السيدطاهر الطاهري.فقد إستفادوا من مداخيل ضيعتهم في «بناء قاعة مغطّاة رياضية لفائدة المعهد الثانوي بجمنة وقاعات دروس وقاعة مطالعة ووحداث صحية بالمدرستين الإبتدائيتين،وبناء سوق تومغطّى لفائدة البلديةوتعشيب الملعب الرياضي واقتناء سيارة إسعاف لفائدة مركز الاتحاد التونسي للفقارين ذهنيا (مؤسسة عمومية) وإهداء هذا المعهد 50 فسيلة نخلة حتىّ يتمكن من توفير موارد ذاتية في مستقبل منظور. كما وفرت مواد مكتبية (حواسيب، آلات ناسخة) لفائدة مركز الحرس الوطني وللمكتبة العمومية وللمستشفى المحلي أيضا، ومولّت مهرجانات ثقافية كما وفرت منحا دراسية لطلبة القرية من محدودي الدخل دون أن تغفل الإستثمار في الضيعة بغرامة2500 فسيل نخل جديد».

أدت إدارة تشاركية لا يبغي القائمون عليها الريح الخاص لمساحة عقارية تقارب مائتي هكتار مشجرة

### مقا المفكرة القانونية تونس

العدد 07، جلفي 2017



محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

ويهدف إنهاء هذه المواجهة، وتوصّل وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سمير بالطيب لإقناع أعضاء الجمعية بتطوير تجربتهم إلى تعاضدية إنتاج فلاحي بما ينهي مخالفتهم للقانون ويضمن في ذات الحين تواصلها بذات فكرتها ومبادئها. وفي الإنجاء نفسه، عرض الوزير على مجلس الوزراء أن يتم تخصيص أحد عشر ألف هكتار من عقارات الدولة الفلاحية موزعة على عشرين تعاضدية فلاحية جديدة من ضمنها جمنة. أدت القراءة الإيجابية لتجربة جمنة بعيدا عن فكرة صراع الدولة مع مواطنيها لأن اعتبر الإقتصاد التعاوني نموّالا للإنتاج

يضمن الحفاظ على الرصيد العقاري العمومي ويسمح بذات الحين بحماية حقّ المجموعة المحليّة التي تربط بالعقار العمومي في أن تمارس حق ادارته. الإيجابية لتجربة جمنة بعيدا عن فكرة صراع الدولة مع مواطنيها لأن اعتبر الإقتصاد التعاوني نموّالا للإنتاج

يضمن الحفاظ على الرصيد العقاري العمومي ويسمح بذات الحين بحماية حقّ المجموعة المحليّة التي تربط بالعقار العمومي في أن تمارس حق ادارته. وبذلك، قدّمت جمنة نموذجا بديلا لتطوير أداء الأراضي الفلاحية الدولية، وهو أمر سعت إليه الدولة التونسية وعقدت من أجله الندوات والإستشارات دون أن تنتهي

بالضيعات الفلاحية العمومية. انتهت التجربة بداية سنة 1969 الى الفشل بعد أن انتفض ضدها فلاحو قرى الساحل التونسي. وحفظت الذاكرة الشعبية من تلك التجربة نوادر عن مسيرّي ضيعات تعاضدية كانوا يدعون انجاز حفريات لأبار وغراسة لحقول أمام وسائل الإعلام والمسؤولين المركزيين، حال أنهم في الواقع كانوا يسيثون التصرف ويثرون على حساب شعارات المرحلة وأموال المجموعة الوطنية.

ويظهر من إستدكار تجربة التعاضد الأولى في مقارنتها بتصور التعاضد كما أنتجته تجربة جمنة أن الاختلاف بين التجريتين يتعلق بالممارسة لا بالنصورات وهي تتمثل أساسا في الأمور الآتية:

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

**أجرت الحوار : فاتن حمدي**

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

**المفكرة: الجميع خلال الفترة الأخيرة يتحدّث عن جمعية «حماية واحات جمنة»، لو تعرّفنا بالجمعية والواحة، من هم أعضائها، وماهي أهدافها؟**

الطاهري: تعود جذور الواحة إلى سنة 1912 عندما أنقّ المستعمر الفرنسي أرضا على ملك مواطني منطقة جمنة ووضع من تصدّى له حينها في السجن. حوّل المستعمر الأرض وبفضل جهود أبناء المنطقة إلى ضيعة فلاحية، أي واحة نخيل تنتج أجود أنواع التمور «دقلة النور». بعد الإستقلال سنة 1956، وقع اتفاق بين الأهالي والسلطة التونسية على شراء أرضهم وقاموا بدفع نصف المبلغ (40 ألف دينار) ووقع تشكيل تعاضدية لتسيير الضيعة. وقد تمّ استغلال المال الملتجّع من قبل والي المنطقة في مشاريع جهوية كشركة النقل بمدينة «نقراوة» وشركة التقدّم التجارية وتزل الواحة بولاية قابس التي

كانت جمنة تتبعها تريبيا. وبعد الجلاء الزراعي في 12 ماي 1964، وضعت السلطة يدها على الضيعة وعوّرت إسمها إلى أرض دولية لتحويلها خلال سبعينيات القرن الماضي إلى شركة «ستيل» التي بقيت تستثمرها حتىّ إفلاسها. وفي حدود سنة 2002، تمّ تسويق الواحة إلى مقالبي أشغال عامة وطرقات كهرباء لم يحترما بنود العقد بشهادة لجنة مشتركة بين وزارتي الفلاحة وأملاك الدولة قام وفد منها بزيارة الواحة سنة 2011.

لهذا قام أهالي المنطقة يوم 12 جانفي 2011 أي قبل فرار الرئيس السابق باسترداد أرضهم وكوّنوا الجمعية حتىّ تتمكّن من استغلال الواحة في إطار الاقتصاد التضامني. وقد نجحنا في ذلك فقد بلغ محصول السنوات الخمس التي سيرّنا فيها الواحة أكثر من ملايين دينار تونسي .

إنّ جمعية حماية واحات جمنة تضمّ 11 عضوا متطوّعا لا يتحصلون على رواتب، تشرف على واحة تحتوي على 11000 نخلة وتهدف أساسا للتنمية الجهوية العادلة وتحقيق مفهوم الإقتصاد التضامني الذي أثبتت فشّل الخيارات الاقتصادية التي اعتمدها السلطة لسنتين عدّة.

**أولاً: أن التعاضد الذي اعتمد في الستينيات جاء ضمن سياسة حكومية أملاها «المركز» أي السلطة المتمركزة في العاصمة على الجهات والفلاحين. في المقابل، يشكل التعاضد الجديد خياراً فرضته الجهات على السلطة المركزية. ثانياً: أن تعاضد السلطة المركزيون طبقه مسؤولون حزبيون واداريون التزموا بمخططات الدولة، فيما التعاضد الجديد هو نتاج إرادة شعبية عارضت سياسة الدولة واعتمدت على إرادة أفراد المجموعة ومقدراتهم لتغيير واقعهم. وهذا ما أكده رئيس جمعية حماية واحات جمنة للمفكرة القانونية حين ذكر أن تجربة جمعيتهم انطلقت بديون قدرها مائة وعشرون ألف دينار تولى المتطوعون اقتراضها وأضافوا لها موارد من مالهم الخاص قدرها أربعة**

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

**المفكرة: كيف تمكّنتم من خلال جمعيتكم من إستغلال الواحة؟**

الطاهري: خلال الموسم الفلاحي لسنة 2011، اضطررنا للإقتراض من عديد الأطراف حتىّ تتمكّن من تسيير الواحة وإنجاح الموسم. لهذا قمنا باقتراض قرابة 120 ألف دينار، كما تحصّلنا على قرابة 34 ألف دينار كتبرّعات من عدد أهالي المنطقة إضافة لقرابة ألفي دينار من عدد من التونسيين المقيمين بالخارج. وقد تمكّنا خلال موسمنا الأول ذلك من بيع صابة التمور بمبلغ 969.500 دينار وهو مبلغ اعتبرناه بداية جيّدة لنا في إطار تسيير الواحة. وهنا أتساءل بدوري عن القيمة المالية للمحصول عندما كان يشرف على الواحة متسوّعون آخرين. فقد تمّ بيع المحصول (قبل سنة 2011) بمبلغ لم يتجاوز 16 ألف دينار فقط. ولهذا اعتبرنا في عديد المناسبات أنّ هناك شبهات فساد تحوم حول تسيير هذه الواحة سابقا.

**المفكرة: هل تقبّل أهالي المنطقة فكرة تسيير الواحة عن طريقة جمعيتكم؟**

الطاهري: خلال الثورة، حاول بعض الأشخاص في عديد القرى إفتكك مساحات من الأراضي الدولية والضيعات الفلاحية وتجزئتها وتقسيمها فيما بينهم. ومن هذا المنطلق، حاولنا منع هذا التمشي حتى لا تقسّم هذه الأراضي. وقد تدخل عقلاء منطقة جمنة خاصة لإقناع العديد بضرورة المحافظة على وحدة الأراضي الفلاحية. ونتيجة وعي عديد المواطنين بهذه الفكرة، حافظنا في منطقة جمنة على وحدة الأراضي. لهذا، قمنا بتأسيس جمعيتنا حينها التي ساندها عديد المواطنين. وفي مرحلة لاحقة، قمنا بالأصلح لممثلي السلطة سواء المحليّة أو المركزية وعلى امتداد جميع الحكومات المتعاقبة بعد الثورة كما اتّصلنا بأغلب الأحزاب السياسية التي ترشّحت لجميع المحطّات الانتخابية. ولم نجد أيّ اعتراض من جانب جميع هؤلاء بل إنّ عدداً من الوزراء شكروا مجهوداتنا وثمّنوا دور الجمعية تحب قيّة البرلمان. لكن ما راعنا هو موقف الحكومة الحالية: فيعد ارتفاع قيمة المحصول الأخير والذي بلغ مليون وسبعمائة ألف دينار تونسي تغيّر موقفها في اتجاه سلبيّ.

### مقا المفكرة القانونية تونس

العدد 07، جلفي 2017

وثلاثون ألف دينار.

**ثالثاً: أن التعاضد كسياسة عامة عدّ في نظر من شملهم قيّداً على حقّهم في ممارسة حق ملكيتهم لعقاراتهم، فيما كان من خلال تجربة جمنة فرصة ليمارس من حرمتهم الجغرافيا والقانون من حق الملكية لوجه من وجوه هذا الحق. وآل تبعاً لذلك التعاضد كسياسة حكومية إلى الفشل فتراجع عدد الضيعات التي اعتمد بها وانتهى إلى أن يكون مؤسسات فاشلة أو شركات يديرها أشخاص لا يؤمنون بالفكر التعاوني وإن كانوا يستفيدون من تشريعاته.**

أدت الفوارق بين التجريتين لأن اتجه التعاضد في صيغته الأولى إلى الإنحسار والفشل، فيما اتجه التعاضد في

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

**المفكرة: هل يعني هذا أنّكم قمتمم بالإستيلاء على عقار تعود ملكيته للدولة وتولّيتم التصرف فيه دون وجه قانوني؟**

الطاهري: نحن لم نقم بالإستيلاء على أرض دولية. نحن جسّدنا مفهوم الوحدة الوطنية في واحة جمنة عندما وحّدنا جميع المواطنين والفاعلين بالجهة من أجل تطوير مشروعنا. وهنا أشير أنّ واحة جمنة لا تعود ملكيتها للدولة، بل إن مالكيها الأصليين هم متساكني الجهة. ولقد تحصّلنا سنة 2004 على حكم قضائي نصّ على رفض تجديد وتسجيل جزء من الأرض التابع عندما وحّدنا جميع المواطنين والفاعلين بالجهة من أجل تطوير مشروعنا. وهنا أشير أنّ واحة جمنة لا تعود ملكيتها للدولة، بل إن مالكيها الأصليين هم متساكني

الجهة. ولقد تحصّلنا سنة 2004 على حكم قضائي نصّ على رفض تجديد وتسجيل جزء من الأرض التابع للواحة لفائدة الدولة. كما أنّ الفصل عدد 28 من قانون سنة 1964 الخاص بالأراضي الإشتراكية نصّ على أنه لا يمكن تملك أو تسويق أراض على ملك عروش لفائدة الدولة. لهذا، لا نعتبر أنّ واحة جمنة على ملك الدولة بل قام المستعمر الفرنسي بافتكاكها من مالكيها الأصليين. وفي سنة 1964، قمنا بدفع 40 ألف دينار لإعادة الواحة للكيها. إلاّ أنّ الدولة أخذت منّا المال لتحويل من ثمّ الواحة لفائدة شركة ستيل سنة 1974 وتسوّع الهكتار بقيمة دينار تونسي فقط. أيضاً وفي حدود سنة 2002 وعندما أعلنت شركة «ستيل» إفلاسها، تفاجأنا مرّة أخرى بتسويقها لمستثمرنّ حواص الأوّل استغلّ 11 هكتار بقيمة 9 آلاف دينار في السنة والثاني سيوّغ 74 هكتار بقيمة 9 آلاف دينار في السنة ما يعني أنّ الدولة اكرت النخلة الواحدة بقيمة 800 مليون فقط. ولهذا اعتبرنا هذه الصفقة ملفّ فساد بامتياز.

**المفكرة: ماهي مقترحاتكم لحلّ مشكلة الواحة والوضعية العقارية بجمنة عموماً؟**

الطاهري : نحن كجمعية طالبنا بتطبيق الفصل عدد 14 من القانون الصادر سنة 1995 الذي نصّ على السماح للدولة بكرء أو منح أراض عن طريق الهبة للجمعيات أو المنظّمات التي تراعي المصلحة العامة، لكن وزارة الفلاحة طالبت فيما بعد بتطبيق الفصل عدد 16 من نفس القانون الذي نصّ على إنشاء تعاضديات فلاحية دون أن توجّه لنا مقترحاً رسمياً حوله.

من جهة أخرى، أعلن وزير الفلاحة مؤخّراً أنه سيتمّ تحويل الواحة إلى تعاضدية فلاحية. ومن ناحية المبدأ

صيغته الثانية لأن يتوسع ويكون عنوانا للنجاح في تحقيق التنمية. ويؤمل أن تشكل تجربة جمنة التي عرضنا جانبها سبيرا من فضولها لبنة من لبنات تطور الإقتصاد الذي يقوم على الإنسان كهدف وقوام لكل تنمية. كما يؤمل أن تكون تلك التجربة مصدر إلهام لتصورات عملية تعالج مشاكل قطاعات أخرى تعاني من صعوبات هيكلية سببها قصور نمط الإنتاجي الربحي على حماية استثماريتها. وقد تكون مؤسسات الإعلام الورقي التي باتت في أغلبها مهددة بالإفلاس الأولى بالاستفادة من تجربة نجت بفضل تحمس جانب من الإعلام لمنجزاتها.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

محمد العفيف الجعيدي، فاطمة اللافي، فاتن حمدي، وأمنت الحوارات الصحفية.

## صراع مبكر داخل المجلس الأعلى للقضاء: دعوة لإعلاء صوت الحكمة على قرع الطبول

### المفكرة القانونية

يقضي الفصل 31 من القانون الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء' بأن توجه الهيئة المستقلة للانتخابات «قائمة في أعضاء المجلس الأعلى للقضاء المنتخبين في أجل لا يتجاوز 48 ساعة من تصريحها بالنتائج النهائية للإنتخابات لرئيس المجلس الأعلى للقضاء ولايته». وإقتضى ذات الفصل'أن يدعو رئيس المجلس الأعلى للقضاء المنتهية ولايته المجلس الجديد للإنعقاد في أجل لا يتجاوز الشهر من تاريخ تسلمه لقائمة نتائج الإنتخابات». وقد أسند الفصل 72 منه فيما تعلق بأول انتخابات للمجلس الأعلى للقضاء بصفة إنتقالية صلاحية الدعوة لعقد أول جلسة للمجلس الأعلى للقضاء لرئيس الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي . فيما عدا ذلك، لم يتعرض المشرع لتفصيل الإجراءات والشروط الشكلية للدعوة الأولى لانعقاد المجلس الأعلى للقضاء. وقد يكون مرد اقتضاب أحكامه ظنّه أن المسألة مجرد إجراء بروتوكولي يبرز فكرة استمرارية المؤسسات.

وجهت الهيئة المستقلة للانتخابات النتائج النهائية لأول انتخابات للمجلس الأعلى للقضاء لرئيس الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي بتاريخ 14-11-2016. وبعد أيام، بتاريخ 21-11-2016، أصدرت هذه الأخيرة بياناً يستثف منهُ أنّ الدعوة الأولى لانعقاد المجلس الأعلى للقضاء تحوّلت إلى حدث إشكالي. فقد أكدت الهيئة في بيانها أنها تربط الدعوة للمجلس الأعلى للقضاء للإنعقاد باستكمال تركيبته أي بإصدار رئاسة الحكومة لأوامر تعيينات تسدّ الشغورات التي طرأت على خطط قضائية تسند لمن تقلدها صفة العضو الحكمي بالمجلس الأعلى للقضاء. وإطلاقا من هذا الاعتبار، أعلنت الهيئة نفسها صاخة للإستمرار في عملها على الرغم من إنتخاب أعضاء المجلس. وعليه، استبقت الإعلان عن نتائج الإنتخابات بترشيح القاضي السيد رضوان الوارثي لشغل منصب وكيل دولة عام لدى محكمة التعقيب. كما تولّت بتاريخ 19-11-2016 ترشيح القاضيّة السيدة فوزية بن عليّة لخطّة رئيسة أولى لمحكمة التعقيب والسيد أحمد الحافي لخطّة رئيس للمحكمة العقارية ورشحت السيد الهادي القديري لخطّة مدير مصالح عدلية. ولتبرير موقفها، استندت الهيئة لأحكام الفصل 149 من الدستور الذي يربط إرساء المجلس الأعلى للقضاء باستكمال تركيبته، معتبرة أن تعدد الشغورات التي شملت الخطط القضائية السامية للقضاء العدلي (والتي يكون شاغلوها أعضاء حكيمين في المجلس) يحول دون ذلك. كما رأّت الهيئة أنّ عدم تعيين هؤلاء قبل دعوة المجلس

### مفالمفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جلفي 2017

أعضاء من المجلس لحجية المقررات القضائية.

العدلي إصدار الدعوة لعقد الجلسة الأولى للمجلس الأعلى للقضاء. وقد أكد هؤلاء أنّ تجاوز الإشكال يفرض تعيين من رشحت الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي لرئاسة محكمة التعقيب ليدعو بصفته هذه المجلس للإنعقاد. بالمقابل، تمسّك مؤيدو

دعوة المجلس للإنعقاد بكون مهام الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي انتهت قانونا بأدائهم اليمين الدستورية وأن لا مجال لإعادة إحيائها. وقد أدى هذا إختلاف المواقف لانقسام حاد بين أعضاء مجلس لم يعتقد بعد، فتكوّن فريقان داخله لكل منهما تحركاته وحزاهم الداعم. وعليه، تحول الصراع حول المجلس سريعاُ إلى صراع داخل المجلس.

اعتقد الشق الأول أنه قادر على تجاوز مأزق عدم صدور دعوة لانعقاد المجلس في الأجال القانونية. وإذ لم يفلح في توفير نصاب ثلثي أعضاء المجلس في الجلسة الأولى، عاد ودعا إلى جلسة ثانية يفرض القانون لصحتها حضور نصف أعضاء المجلس فقط. وقد عقدت الجلسة الثانية بتاريخ 21-12-2016 لكن لم يحضرها إلا 21 عضوا من المجلس المكون قانونا من خمسة وأربعين عضواً. إلا أن هذا الشق اعتبر النصاب متوفراً على أساس أن المجلس مكوّن الآن بحكم الشغورات التي يعرفها من 4١ عضواً. انتهى الإجتماع إلى اتخاذ مقررات كشفت عن

انتخاب رئيس ونائب رئيس مؤقتين للمجلس الأعلى للقضاء وإصدار دعوة للمجلس الأعلى للقضاء ليتولى هذا المجلس ترشيح قضاة يشغلون المقاعد الشاغرة بالمجلس بحكم صفاتهم مع وعد بإعادة إجراء انتخابات رئيس ونائب رئيس للمجلس بنتمام ذلك. حاول الشق المقابل فرض الفراغ المؤسساتي محملاً الحكومة المسؤولية عنه بهدف دفعها لبت ترشيحات الهيئة المؤقتة. ولهذه الغاية، قاطع هذا الشق كل دعوات انعقاد المجلس الأعلى للقضاء كخيار مبدئي والتجأ للقضاء الإداري لمنعها وإبطال مقرراتها.

فرض القضاء الإداري الإستعجالي بتاريخ 02-01-2017 تأجيل كل دعوات انعقاد المجلس الأعلى للقضاء. التزم طرفا الصراع بالقرار واتهما إلى البحث عن حل توافق، فكان أن تم لقاء غير رسمي بتاريخ 06-01-2016 بين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء العدلي. وإذ فشل اللقاء في تحقيق نتائج إيجابية، عاود الشق الأول سعيه لعقد جلسة للمجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 09-01-2017 في ظل معارضة الشق المقابل الذي التجأ مجددا للقضاء الاداري وبمخالفة القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة الإدارية بمنع انعقاده. وقد عرف إذ ذاك الصراع تطوّرا خطيرا تمثل في تجاهل

## السطو على الإختصاص القضائي: حيلة سياسية، أم هفوة دستورية؟ قانون المالية 2017 نموذجا

**محمود يعقوب**

ضوابط تتعارض مع تغولها، عمدت إلى سحب

الاختصاص منه.

كرس الدستور التونسي لسنة 2014 بصفة عملية أسس التفريق المتوازن بين السלט وركز بصفة خاصة على استقلال السلطة القضائية. وكضمانة لعدم تجاوز هذه الأبئس، تم إحداث المحكمة الدستورية التي ستتكفل برقابة دستورية القوانين سواء عن طريق الدعوى أو عن طريق الدفع. ورغم أن الدستور وضع أجالا دستورية لإحداث هذه المحكمة، فقد تجاوزنا هذه الأجال نتيجة لتأخر الحاصل في إرساء المجلس الأعلى للقضاء والآن في اجتماعه. ولا يُستبعد أن يكون التعطيل مفتعلا قصد تمرير مجموعة قوانين غير دستورية تتضمن اعتداءً صارخاً على صلاحيات السلطة القضائية. ونحن نتناول في هذا المقال ما نراه مؤشرا على هذا المنوال، قوامه ما تضمنته قانون المالية لسنة 2017 من سحب لإحداث هذه المحكمة، فقد تجاوزنا هذه الأجال نتيجة

– منح أعوان الشرطة الجنائية الحق في مراقبة البضائع المنقولة بالطريق العام وتفتيش العربات المستعملة في نقلها، والإطّلاع على وثائق هوية الأشخاص الذين هم على متنها وأمتعتهم. ويجب على سواق العربات الخضوع لأوامرهم. وهي صلاحيات لا تخضع لرقابة القضاء رغم تهديدها للحقوق والحريات.

– بعهد حكام التحقيق لأعوان الشرطة الجنائية بالقيام بأعمال التحقيق في المخالفات الجنائية الجزائية الموجبة لعقوبة بدنية، بمقتضى إنايات

عدلية. ومن الواضح أن صياغة النص توحى بالوجوب وهو ما يعني عمليا إلزام قاضي التحقيق بالتخلي عن صلاحياته لجهاز إداري، والحظير في الأمر أنه لم يقع منح المحامي أي دور أمام هذا الجهاز المحدث، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على الحريات.

– حسب شرح الأسباب فإن «الشرطة الجنائية» ستتولى، علاوة على المهام الموكلة لمصالح الجناية، الكشف عن المخالفات الجنائية الجزائية ومعانيبتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكم. مع أننا نعلم أن الإحالة على المحاكم يفترض أن

### مفالمفكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جلفي 2017

تكون من مهام وكيل الجمهورية مبدئيا.

3- تبسيط إجراءات رفع السر المالي : ينص الفصل

37 من قانون المالية على أنه: تلغى أحكام الفصل 17 من مجلة الحقوق والإجراءات الجناية وتعوض

بما يلي: يتعين على البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك والمؤسسات

المالية غير القيمة، وشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وشركات الاستثمار وشركات التصرف في الصناديق المنصوص عليها بالقوانين الجاري بها العمل ووسطاء البورصة وشركة الإيداع والمقاصة والتسوية والديوان الوطني للبريد، أن تقدم لمصالح الجناية، كلما طلبت منها كتابيا

ذلك، في إطار مراجعة جباية أولية أو معمقة أرقام الحسابات المفتوحة لديها باسم أو لحساب المطلب بالأداء أو لحساب الغير أو فتحها الغير لحساب المطلب بالأداء خلال الفترة التي لم يشملها التقادم وهوية أصحابها وكذلك تاريخ فتح هذه الحسابات إذا تم فتحها خلال الفترة المذكورة وتاريخ غلقها إذا تم الغلق خلال نفس الفترة، في أجل أقصاه 20 يوما من تاريخ الطلب. كما يتعين على مؤسسات التأمين، بما في ذلك مؤسسات التأمين غير القيمة، أن تقدم لمصالح الجناية، كلما طلبت منها كتابيا ذلك، كل المعطيات المتعلقة بتاريخ اكتتاب عقود تكوين الأموال وعقود التأمين على الحياة المكتتبه لديها وأرقامها وتواريخ حلول أجلها ونسخا من الكشوفات المتعلقة بها، في أجل أقصاه 20 يوما

من تاريخ الطلب. وتلزم المؤسسات المنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثانية من هذا الفصل بأن تقدم لمصالح الجناية بصفة دورية، إذا اقتضت اتفاقية دولية تتعلق بتبادل المعلومات والمساعدة الإدارية لديها وأرقامها أيضا مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي كان يهدف إلى سحب ملفات الفساد المالي من يد القضاء العادي واحالتها للجنة اادارية للبت فيها قبل ان تتمكن الدوائر المختصة بالمعالة الانتقالية من التمهيد بها، فهو مشروع قانون اعتماد جردنج على القضاء التقليدي والقضاء الخاص بنظامه العدالة الانتقالية.

1. وقد سبق هذا الشروع أيضا مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي كان يهدف إلى سحب ملفات الفساد المالي من يد القضاء العادي واحالتها للجنة اادارية للبت فيها قبل ان تتمكن الدوائر المختصة بالمعالة الانتقالية من التمهيد بها، فهو مشروع قانون اعتماد جردنج على القضاء التقليدي والقضاء الخاص بنظامه العدالة الانتقالية.

## حكومة عارية في مواجهة محاماة وأطباء أقوياء

في أغلبها من غير الخزام النيابي الداعم للحكومة له. نجحت الأغلبية في إسقاط الفصل 29 من مشروع قانون المالية الذي كان يفرض أن يعتمد المحامون في الأعمال التي يبأشرونها إعلانات نياة متسلسلة تتضمن معرفهم الجبائي وتحكّر الطبعة الرسمية للبلاد التونسية طباعتها. كما أسقطوا مقترح إخضاع الوصفات الطبية لواجب التنصيص على المعرف الجبائي وفق ما كان يفرضه الفصل 30 من مشروع القانون. حاولت الحكومة أن تجد لنفسها أليات تحقق ما طلب منها من إصلاحات جبائية، لكن العصبية القطاعية منعتها من ذلك وكشفت لها أن لقطاعات قوة وعليها أن تنصت لها.

**القطاعية عصبية تحكم المواقف**
غابت عن جلسة نقاش الفصلين 29 و30 من مشروع

<sup>[1]</sup> وقد سبق هذا الشروع أيضا مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي كان يهدف إلى سحب ملفات الفساد المالي من يد القضاء العادي واحالتها للجنة اادارية للبت فيها قبل ان تتمكن الدوائر المختصة بالمعالة الانتقالية من التمهيد بها، فهو مشروع قانون اعتماد جردنج على القضاء التقليدي والقضاء الخاص بنظامه العدالة الانتقالية

<sup>[2]</sup> وقد سبق هذا الشروع أيضا مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي كان يهدف إلى سحب ملفات الفساد المالي من يد القضاء العادي واحالتها للجنة اادارية للبت فيها قبل ان تتمكن الدوائر المختصة بالمعالة الانتقالية من التمهيد بها، فهو مشروع قانون اعتماد جردنج على القضاء التقليدي والقضاء الخاص بنظامه العدالة الانتقالية

# الإحتجاجات الإجتماعية في تونس سنة 2016

## تفاقم المعضلات وغموض آفاق المستقبل

عبدالسلام الككلي

للإحتجاج الإجتماعي في تونس أسباب عديدة ومعقدة. ولكن يمكن تفسيرها بالظلم الذي تعرض له العمال والجهات المهمشة في الوسط والجنوب خاصة على مدى عقود من الزمن. وقد وجدت كثير من الفئات والقطاعات في ضعف سلطة الدولة وضعف المركزية النقابية بعد الثورة فرصة لتحقيق بعض مطالبها. وقد أفضى هذا التوجّه إلى استخدام سلاح الإضراب والاعتصام وغلق الطرق وإيقاف عجلة الإنتاج كأداة للتعبير عن الإحتجاج (تحركات قطاعية للمطالبة بتحسين الأجور أو احترام اتفاقيات سابقة أو إضرابات محلية وجهوية للمطالبة بالتنمية أو اعتصامات العاطلين عن العمل)، أو للضغط على السلطة، لإجبارها على الإستجابة لمطالب فتوية أو عامة. ويمكن بشكل مختزل بعض الشيء أن نلخص هذه الأسباب في العوامل التي نستعرضها في الفقرات أدناه.

### عوامل الإحتجاجات وأشكالها

من أهم هذه العوامل، الآتية:

#### الإحتجاجات الجهوية المطالبة بالتنمية

تصل الإحتجاجات الإجتماعية الجماعية المطوّرة من قبل منظمات وأحزاب أو غير المطوّرة أي تلك التي يندفع إليها المواطنون في القرى والأحياء المهمشة للمطالبة بحقوق إجتماعية بعضها أساسية كالمطالبة بالماء الصالح للشرب إلى حوالي سبعة إحتجاجات يوميا أي ما يعادل إحتجاجا واحدا كل ساعتين طيلة اليوم في السنتين الأخيرتين. ويأخذ الإحتجاج أحيانا شكلا جماعيا وعنيفا.

وبالإقتصار على سنة 2016، عمت كثيراً من الجهات اعتصامات واضرابات اتسمت أحيانا بالعنف الشديد. فقد دخلت في الشهرين الثاني والثالث من سنة 2016 معتمدية بوزيان من ولاية سيدي بوزيد في إضراب عام دعا إليه الإتحاد المحلي للشغل، وتمثلت انتظارات الجهة مثل غيرها من الجهات بالتنمية والتشغيل. وعبر الكثير من الأهالي عن غضبهم وسخطهم من السياسة التي تعتمدها السلط الجهوية معتبرين أنها لا تتعامل بجدية مع مطالب المحتجين وليس لها القدرة على فتح الملفات الحقيقية التي تهم الجهة. كما أنهم حملوا والي الجهة مسؤولية الإحتقان والغضب وما سيؤول إليه الوضع. وفي السياق نفسه عاشت مدينة بن قردان في الشهر التاسع من نفس السنة حالة إحتقان أفضت إلى القيام بأعمال تخريب وحرق بإحدى شركات المقاولات المكلفة بإيجاز الطريق السيارة بين مدينين وراس جدير وهو ما خلف أضرارا جسيمة استوجب إيقاف نشاطها إلى جانب قطع الطرقات وإيقاف حركة المرور.

كما أقرّ الإتحاد الجهوي للشغل بتطاوين في بيان إثر اجتماع للمكتب التنفيذي شن إضراب عام جهوي

يوم الثلاثاء 04 – 10 – 2016 إحتجاجا على تعطل إيجاز مشاريع تخصص الجهة وطرد بعض العمال تعسفياً من الشركات البترولية. وتفسر مكونات المجتمع المدني هذه الإحتجاجات بتباطؤ إيجاز المشاريع المتعلقة بالمناطق الداخلية وهو ما خلف حالة من فقدان الثقة بين الأهالي والحكومة زاد في عزلة هذه المناطق وأدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن التوجه إليها.

#### معضلة بطالة أصحاب الشهادت العليا

لم تخل الشوارع التونسية من إحتجاجات متواصلة واضرابات جوع لا سيما فيما يتعلق بموضوع بطالة أصحاب الشهادت العليا. لعل آخرها اضراب العاطلين عن العمل يقاس بمعتمدية الحامة: فقد دخل عدد من العاطلين عن العمل الجمعة 09- 11 – 2016 في إضراب جوع، على خلفية عدم إستجابة السلط الجهوية إلى مطالبهم المتمثلة أساسا في التشغيل. وقال أحد المضربين في تصريح صحفي أنّ معتمدية الحامة تعاني من التهميش وغياب المرافق التنموية الأساسية، مضيفا أنهم سيمتسكون بحقهم في التشغيل وتوفير المرافق الضرورية<sup>2</sup>.

وكانت معركة «الإعلاء الحاقوية» كما يصفها الكثيرون والتي كانت تتواصل أحيانا لأكثر من شهر الطريقة التي يعبر بها المعطلون عن العمل لكشف معاناة خريجي الجامعة من حاملي الإجازات وحتى الدكتوراه والذين تتواصل بطالتهم على مدى سنوات. فالبعض منهم قضاوا أكثر من عشرين سنة على مقاعد الدراسة يحملون حلمهم الشخصي وحلم عائلاتهم (التي استثمرت بما تلك لتعليمهم) في الحصول على شهادة بلا صلوحية حسب مقاييس سوق الشغل... وها هم يعيشون حائرين وعاجزين.. عجز يعود لاعتقاد سائد بأن الشهادة العلمية هي مفتاح النجاح في الحياة وفتح أبواب العمل.. لكن «المفتاح» لم يُجد فتح أبواب المستقبل<sup>3</sup>.

وكشف المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء الهادي السعيد، أن نسبة البطالة في تونس ارتفعت خلال الثلاثي الثاني من سنة 2016 إلى 15.6% بعد أن كانت في حدود 15.4%. وأضاف السعيد خلال ندوة صحفية قدم خلالها أبرز المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية أنه يوجد في تونس حاليا 629 ألف عاطل عن العمل في حين يبلغ مجموع السكان النشيطين 4 ملايين و47 ألف شخص. وبين السعيد أن نسبة البطالة مستثيرة بنحو الضعف في صفوف الإناث إذ قاربت 40 بالمائة في حين تقدر بطالة الذكور بنحو 19 بالمائة. وأشار إلى وجود 236.8 ألف عاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا من مجموع عدد العاطلين في البلاد مقابل 240.1 ألف حامل شهادة عليا خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 وتقدر نسبة البطالة على التوالي بنسبة 30.5% و31% وتراوح نسب البطالة

خلال نفس الثلاثة وبحسب الولايات بين 6,6% (ولاية المنستير) و25,8% (ولاية قبلي). وقد استقر عدد العاطلين عن العمل في حدود 630 ألفا مع نسبة بطالة بلغت خلال الثلاثة الثالثة من سنة 2016 ما يعادل 15.5% بحسب الأرقام التي نشرها البنك المركزي بالنسبة للثلاثة الثالثة من سنة 2016. وترجع بطالة هؤلاء إلى أسباب مختلفة منها أشكال المناظرات والمحسوبية وقيمة الشهادت التي يتم تخريجها بعيدا عن حاجيات الشغل.

#### التنكر للاتفاقيات

يتهم النقابيون المضربون عادة الدولة بالتنكر لاتفاقيات سابقة. فلا يجوز لها في نظرم التنكر لتعهداتها بقطع النظر عن الظرف الذي تمر به البلاد لأنه محمول عليها في كل الحالات أن تتصرف كدولة وأن تصون التزاماتها. ويتمسك هؤلاء بهذا الاعتبار رغم أن الجميع يعلم جيدا أن الحكومات السابقة ورطت الحكومات اللاحقة لأسباب سياسية في اتفاقيات مجزية كانت تعلم علم اليقين عدم قدرتها على تنفيذها وهي قمة اللامسؤولية التي يتصرف بها المسؤولون لدينا. ولعل هذا المشكل هو الذي يلخص الأسباب التي دفعت الإتحاد العام التونسي للشغل إلى إعلان الإضراب العام في قطاع الوظيفة يوم 08-12-2016 نظرا لمحاولة حكومة يوسف الشاهد للتصل من اتفاقية الزيادة في الأجور في القطاع العمومي وهو ما رفضه الإتحاد بقوة. ولئن أفضت المفاوضات الماراطونية إلى إلغاء الإضراب في الساعات الأخيرة قبل تنفيذه وإعادة جدولة هذه الزادات، إلا أنه لا أحد يدري إذا كانت هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى قادرة فعلا على الإيفاء بتعهداتها أو تعهدات الحكومة التي سبقتها في وضعية تنسم بصعوبات شديدة تعيشها المالية العمومية. وهو ما يفسر أيضا الإضطرابات التي سيرفها قطاع التعليم في أول السنة القادمة. فقد اعتبرت النقابات التفتيحات المدخلة على روزنامة الزيادة في الأجور والمنحة الخصوصية بموجب اتفاق الإتحاد والحكومة في 7- 12- 2016 لا تشمل ما جاء في إتفاقية 6 افريل 2015 بين وزارة التربية والنقابات، سواء ما تعلق بالترقيات الإستثنائية أو القسط الأخير من المنحة الخصوصية للمدرسين ومنحة العودة المدرسية والإمتحانات والساعات الإضافية، وهي حقوق يعتبرها المدرسون غير قابلة للتفاوض. ولذلك، فإن مقرراتها من إضرابات إقليمية وإضراب وطني يوم 05- 01- 2017 وتجمع في 12- 01- 2017 تظل قائمة حتى تحقيق كافة مطالب المدرسين.

ولا يقتصر هذا المشكل على القطاع العام بل يشمل القطاع الخاص أيضا. فقد تواصل إضراب 73 عاملا بشركة تطاوين للخدمات البترولية العاملة بحضيرة اوني بواد زار عن العمل يومي 22 و23- 08- 2016-

للمطالبة بتفعيل محاضر جلسات سابقة تم إضاؤها مع إدارة الشركة وتخص منحة 2014 وعدداً من المطالب الأخرى وفق إفادة بشير غومة عضو النقابة الأساسية بواد زار التابعة لإتحاد عمال تونس. وتأتي هذه الدعوة على خلفية ما وصفه البشير السعيد كاتب عام إتحاد الشغل بالنيابة بتعنّت بعض المؤسسات المنتصبة في الجهة ورفضها الجلوس إلى طاولة الحوار كما اتهمها أيضا بعدم الإيفاء بتعهداتها والتأخر في تنفيذ اتفاقيات سابقة.

#### إضطراب ديمومة العمل

لقد ظهرت في تونس قبل الثورة أشكال جديدة من عقود الشغل التي تستجيب لحاجة المؤسسات والدولة في التحكم في قوة العمل وذلك عبر اللجوء إلى عقود الشغل قصيرة المدة. ولم يقتصر الأمر على القطاع الخاص بل إن الدولة نفسها صارت هي الأخرى تعمل بهذا النوع من العقود. كما انتشر أيضا اللجوء إلى اليد العاملة الخارجية بواسطة مؤسسات اليد العاملة ومؤسسات العمل الوقتي والهش (شركات المناولة). لقد تسببت هذه الأشكال من العمل في زعزعة مراكز الشغل وفي تفشي ظاهرة البطالة وحتى في تقليص المصالح الإجتماعية للطبقة الشغيلة. أضف إلى ذلك الوضع الإجتماعي والاقتصادي والسياسي المضطرب الذي عرفته البلاد بعد الثورة والذي أدى إلى تقلص الإستثمار الداخلي وفرار كثير من المستثمرين الأجانب بفعل الإحتجاجات والاعتصامات الكثيرة التي عرفتها الجهات الداخلية. فاستقرار العمال في مراكز عملهم وانتظام الإنتاج يقوم بالأساس على ضمان حقوق العملة وتوفير مناخ ملائم في مختلف القطاعات العامة أو الخاصة، وهو ما يغيب في تونس التي يعمل أكثر من 50 بالمائة من عمالها وموظفيها وفق آليات تشغيل هشة. كما تغمض الدولة عينيتها في كثير من الأحيان عن الإتهامات التي تطال الأجراء على مستوى العقود والأجور وساعات العمل والتغطية الإجتماعية.

#### المحاكم ليست المكان الملائم لمواجهة الإحتجاجات

شهدت محاكمات الأشخاص المحالين أمام القضاء على خلفية تحركات إجتماعية، نسقا تصاعديا وفق ما أكده رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبد الرحمان الهذيلي. وأعلن الهذيلي أنّ المنتدى سيصدر تقريرا حول محاكمات المحالين على خلفية مشاركتهم في التحركات الإجتماعية من شهر 08 إلى نهاية سنة 2016 على غرار التحركات الإحتجاجية ماجل بلعباس وقصبة وبوسالم وكذلك قضية قليببة<sup>4</sup>. وقال الهذيلي «إذا اعتقدت الحكومة أنه يمكن مواجهة الحراك الإجتماعي عبر الحل الأمني فهي مخطئة»، مشيرا إلى أنّ الفئات التي تشارك في التحركات الإحتجاجية خلال كل التحولات عبر التاريخ هي من الفئات المهمشة مثلما هو الحال في

ثورة 14 جانفي وأحداث الحوض المنجمي وأحداث 84. وشجب عبد الرحمان الهذيلي في ندوة صحفية يوم الإثنين 5-12-2016 تعاطي الحكومات مع ملف الحركات الإجتماعية التي اقتصرت، حسب رأيه، على المعالجة الأمنية والقضائية بإصدار أحكام قاسية على عدد من المحتجين الذين طالبوا بحقوقهم أو بعدم التفاوض وتعمد اللامبالاة. ومن جانبها، طالبت المحامية وعضوة الهيئة المديرة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية إيمان الجاوي بإلغاء بعض الفصول القانونية التي تجرم التحركات الإجتماعية لكنونها تتعارض مع مبادئ دستور جانفي 2014 الذي خول حق التظاهر والإضراب. واستغربت تواصل إحالة شباب محتج على معاني فضول تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال ومنها الأمر العلي لسنة 1953 بشأن قطع الطريق، حسب تصريحها، بالإضافة إلى إحالة المحتجين على معنى الفصل 125 من المجلة الجزائية بخصوص الإعتداء على موظف عمومي الذي يقتضي عقوبة سجنية وطالبت بإلغاء هذه الفصول. كما شددت على أن نصوص الإحالة تمس أسس الديمقراطية وتضرب الحق النقابي وحق التظاهر مشيرة إلى صدور أحكام قاسية تتراوح بين 4 و14 سنة سجنا ضد شباب مطالب بالشغل تضرب مشروعية الحراك الإجتماعي. وأضافت ان كل هذه الإحتجاجات المتصاعدة للفئات المهمشة تظهر حدود المنوال التنموي الحالي الذي كرس حسب رأيها التفاوت الجهوي وتفاقم البطالة<sup>5</sup>.

#### معضلة المنوال التنموي

في المحصلة، هناك اختناق إجتماعي شبيه بمرحلة ما قبل الثورة أو ربما أكثر احتقاناً. فالمشهد الاقتصادي مايزال يعاني من انعكاسات الأزمتهن السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد منذ نهاية 2010. فالعديد من المؤسسات أغلقت أبوابها وسرحت عمالها وأخرى مهددة بالإفلاس والاستثمار تعطلّ في مختلف الجهات ومقاومة الفساد لا تزال شعارا أكثر منها حقيقة ومعضلة القطاع الموازي والنهرب الجبائي لا يزالان يمثلان المعضلة التي لا تجد لها الحكومة حولا جذرية ولذلك كثيرا ما تطالب النقابات والأحزاب بمراجعة منوال التنمية.

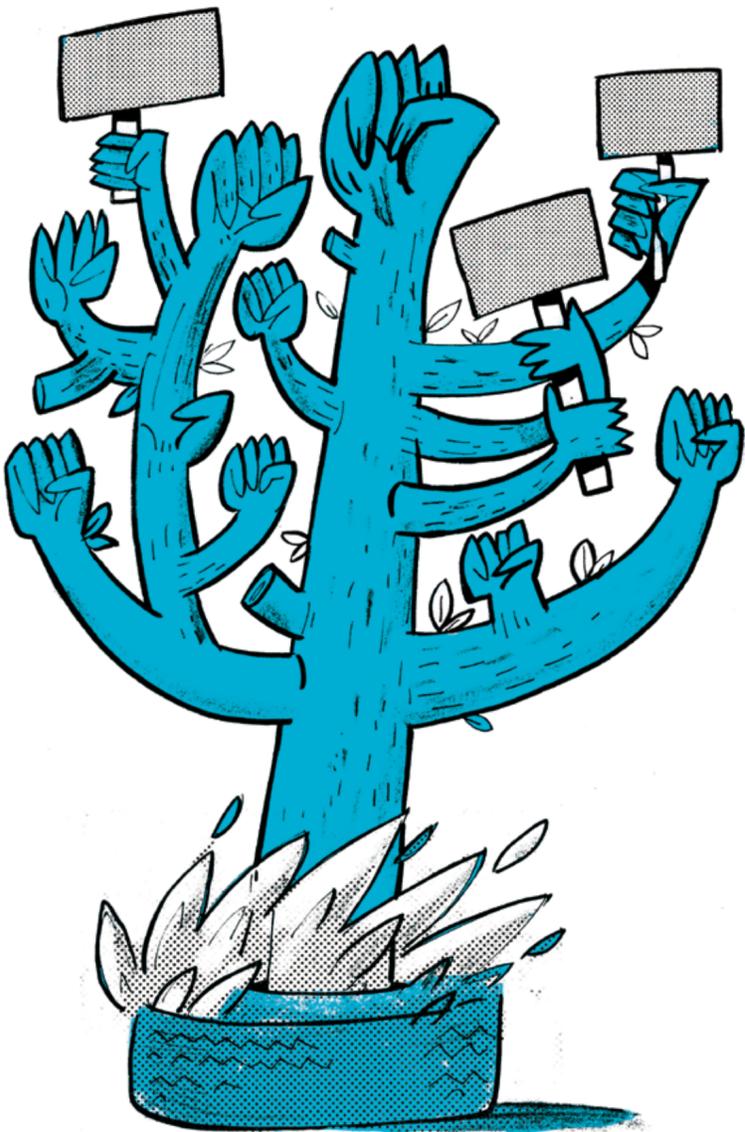
– فقد دعا أعضاء مجمع الوظيفة العمومية التابع إلى الإتحاد العام التونسي إلى فتح حوار وطني حول المنوال التنموي الكفيل بإنفاذ الإقتصاد الوطني من أزمامته المزمنة والطاحنة، منوال تنموي قائم على قاعدة التوزيع العادل للخيرات والثروات على كافة جهات البلاد وخاصة في المناطق الداخلية هذه الثروات التي يعتبر الشغالون طرفا أساسيا في انتاجها، منوال تنموي مدخله ومنصته نظام جبائي عادل يرتكز على:

– ضبط نسب الضريبة وفقا لمبدأ المساواة وتقيدا بقواعد الانصاف،

– القطع مع النظام الضريبي الجزائي والغاء كل الاجراءات المستنزفة للأجراء من خلال مساهمات استثنائية تعمق معاناتهم،

– استخلاص المتخلّد الجبائي والذبواني بذمة الافراد والمؤسسات،

– توفير الموارد البشرية والمادية للإدارة وتخويلها مزيدا من الصلاحيات لمقاومة النهرب الضريبي،



– استيعاب النشاط الاقتصادي غير المنظم وتوظيف الموارد المالية المتداولة في السوق الموازية بما يؤمن الموارد الكفيلة لإنعاش ميزانية الدولة،

– مواجهة التهريب ووضع التدابير اللازمة واعتماد الآليات المفعلة للتدخل في هذا المجال،

– التصدي لظاهرة الاحتكار،

– فتح ملف مسالك التوزيع،

– تعزيز الموارد البشرية المختصة في المراقبة وتدعيمها،

– التحكم في الاسعار<sup>6</sup>

#### غموض المستقبل

كيف يمكن للحكومة في ظل هذا الحراك الإجتماعي المتفاقم من تحقيق التنمية المطلوبة بالدفع نحو الاستثمار في المناطق الداخلية والضغط على نفقات الدولة والحد من البطالة ومقاومة النهرب الجبائي. لا يبدو الأفق دافعا على كثير من التفاؤل. فلقد رفض النواب أهم إجراءات قانون المالية لسنة 2017: تأجيل الزيادات بالنسبة للموظفين للضغط على نفقات الدولة

وتخصيص نسبة معتبرة منها للتنمية وفرض نظام طريقة جديدة لاستخلاص جبابة بعض المهن الحرة (الطابع الجبائي بالنسبة للمحامين مثلا) ورفع السر البنكي دون إذن قضائي.

وتعتبر بعض أحزاب المعارضة أن التصويت على ميزانية 2017 بـ122 صوتا فقط، من جملة 217 صوتا «أكد سير حكومة الوحدة الوطنية نحو العزلة داخل البرلمان وخارجه بعد تجاهلها لضغوطات كل الفئات الإجتماعية وإذعانها لضغوطات القوى المتهربة من الجبابة والفضالة في الفساد وتوجهها نحو اتباع نفس الخيارات القديمة التي أدت بتونس إلى الأزمة. «فندارس قانون المالية داخل مجلس النواب» دام أكثر



من شهر، شهد خلاله تجاذبات وصراعات كبيرة، حيث قدمت الحكومة مشروع قانون يحتوي على 73 فصلا وقدم النواب من جانبهم 70 فصلا آخر، لتسقط عديد الفصول التي قدمتها الحكومة، وقر فصول أخرى قدمها النواب، تتضمن إصلاحات جزئية وطفيفة تم إدخالها تهم بعض الفئات الاجتماعية إلى جانب عدد من الإجراءات خاصة في المادة الجبائية<sup>7</sup>.

آفاق مستقبل تظل غامضة تستقر معها كثير من المخاوف من تفاقم عديد المشاكل المزمنة التي جثتا على البعض منها في هذا المقال والتي لا شيء يدل على البصيرة التي تستجد لها حولا في المدى القصير على الأقل.

5. موقع فيفري 5-12-2016.  
6. بيان مجمع الوظيفة العمومية التابع لإتحاد الشغل 30- 11- 2016.  
7. انظر تصريح الجبائي الهمامي القيادي في «الجهة الشعبية» اليسارية المعارضة لشمس اف ام 11-12- 2016.

# الحقوقيون المصريون وحيدون في مواجهة التنين

- مهادمة واقتحام 6 منظمات محلية ومحاولات مستمرة لإغلاق مقر مركز النديم.
- تجريد أرصدة والتحفظ على أموال 5 منظمات محلية و4 منظمات دولية و7 نشطاء حقوقيين، وفي انتظار قرارات جديدة تطول منظمين وثلاثة نشطاء.
- منع عشرات النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان من السفر بشكل مفاعيح ومن دون سبب معلوم.
- التحقيق مع عشرات النشطاء على خلفية عملهم في منظمات المجتمع المدني.
- التشهير بالحقوقيين والطنين في مصداقيتهم بوساطة حملات إعلامية منظمة.
- وأخيرا ضبط وإحضر الحاقوقية النسوية عزة سليمان بقوة من الشرطة من دون استدعائها بشكل قانوني للمثول للتحقيق.
- هذا هو حال المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر. وجدير بالذكر أن استهداف هذه المنظمات ليس ممارسة مستجدة للسلطات العامة المصرية. لكن ما نشهده الآن هو محاولات حقيقية ليس فقط لتضييق الخناق عليها ولكن لتصفيتها وإنهاء عملها والأبعد من ذلك التتكيل بأعضائها، ومن شأن هذا التضييق أن يؤدي إلى إغلاق آخر منفاذ التعددية في مصر بعد الهيمنة التي فرضها النظام الحاكم على الحياة السياسية والبرلمان والإعلام.

- وكانت المواجهة بين أنفظة ما بعد الثورة والمجتمع المدني بدأت في وقت مبكر. ففي موازاة المظاهرات الكبرى في ميدان التحرير بتاريخ 2011/2/3 تم اقتحام إحدى هذه المنظمات الأكثر قدماً ونشاطاً في الأوساط الشعبية، وهي مركز هشام مبارك للقانون. وهو الأمر الذي فسره البعض في حينه كنتيجة لمواقف المنظمات الحقوقية التي أعلنت تأييدها للدعوة لتظاهرات يناير قبل بدئها، ونسّقت فيما بينها لإنشاء جبهة للدفاع عن مظاهري مصر، وبخاصة من يتم توقيفهم منهم. وقد استمرت هذه المنظمات في تقديم الدعم القانوني لكافة المعتقلين في الأحداث المختلفة، بعد الثورة وحتى الآن، بالإضافة إلى رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة سيما تلك التي وقعت أثناء فترة إدارة المجلس العسكري للبلاد. فأصدرت هذه المنظمات العديد من البيانات التي أدانت فيها إطلاق قوات الجيش الرصاص الحي على المعتصمين أو تسهيل وصول البلطجية إليهم وامتناع قوات الجيش عن القيام بدورها في حمايتهم، ثم تناولوا بالنقد للسياسات الحكومية المعادية للحقوق والحريات، والتي تزيد من إقفار وتهميش قطاع واسع من الشعب المصري، الأمر الذي عجل الصدام بين السلطات المصرية وحركة حقوق الإنسان.

- وعلى مدى سنوات ما بعد ثورة يناير، طوّرت السلطات المصرية أساليب قمع الحراك الحقوقي بشكل عام، إلى أن وصلت لذروتها بعد 30 يونيو 2013. وسنحاول هنا إجراء رسم سريع

للممارسات التي فرضتها السلطة ومدى تأثيرها على عمل هذه المنظمات.

## أولاً: التشويه الإعلامي والاعتقال المعنوي لحركة حقوق الإنسان

دأبت الحكومات المتعاقبة بعد ثورة يناير على استخدام نفس نهج حكومات مبارك في تشويه سمعة الحركة الحقوقية المصرية ولكن بوتيرة أعلى وأكثر شراسة من ذي قبل. وقد بدأ ذلك باستخدام بعض الأبقاق الإعلامية المحسوبة على الأنظمة المختلفة - بعض مديعي البرامج، والصحفيين - ولم يختلف في ذلك الإعلام الموالي للمجلس العسكري عن القنوات الإعلامية للإخوان. فكلاهما كان يصف منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الانسان بأنها طابور خامس وممولة وعميلة للخارج بالإضافة إلى انتشار الأفاظ من شأنها تحقير الحركة الحقوقية «الحكوكيين» و «النوشطاء» و«حكوك الإنسان». ومالبت أن تطور الهجوم الإعلامي على الحركة الحقوقية واشترك في ذلك الاعلام الرسمي للدولة. فبينت بعض المؤسسات الرسمية الحملة الشرسة على الحركة الحقوقية والتي بدأت في سبتمبر 2011 بنشر جريدة الإهرام وهي إحدى أهم الصحف القومية تحقيقاً صحفياً بعنوان أسرار التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية. وقد وصفت عمل المنظمات بأنه عبث بالأمن القومي يستدعي مواجهته بالقوانين الرادعة، وأشارت الجريدة إلى تتبع أسرار التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية من واقع إحصاءات وأرقام وزارة التعاون الدولي التي تعلن لأول مرة، وهو ما يشير إلى وجود أصابع حكومية/أمنية وراء الإعلان عن هذه الأرقام. ثم تبعتها جريدة الفجر بنشر معلومات مسربة ومغلوبة عن التمويلات التي تلقتها منظمات المجتمع المدني المصري وأشارت إلى 39 منظمة غير حكومية على الأقل ليست مسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي بموجب قانون رقم 84، ولكنها تعمل بصفة قانونية كتركات خاصة أو مكاتب محاماة، ويتم التحقيق معها الآن. واستمرت هذه الحملة في تناولها للحركة الحقوقية بشكل ممنهج وكاريكاتوري، ما دفع برنامج الإعلامي الساخر باسم يوسف لتخصيص حلقة لها في برنامجه لنقد هذه الحملة في شهر ديسمبر 2011 وقبيل اقتحام عدد من مراكز المنظمات بأيام قليلة.

وبعد 30 يونيو، زادت حدة الهجوم على الحركة الحقوقية المصرية، بعدم تم استخدام العمل الدرامي لهذه الغاية. ولعل أبرز هذه الأعمال وأكثر تعبيراً هو مسلسل القيصر. ويوجه هذا المسلسل إتهاماً مباشراً للمنظمات المجتمع المدني العاملة في مصر، بأنها تعمل لصالح الدول الأجنبية وتلتزم بأوامرها، كما تسعى لتفريب قيادي في إحدى الجماعات الجهادية من السجون المصرية إلى الخارج بهدف كسب رضا أميركا وتبيل التمويل الأجنبي منها. وتبين الحملة الإعلامية كما التطور اللاحق لمحاصرة المنظمات قضائياً وقانونياً، من مسألة التمويل الخارجي شكلت بالنسبة إلى النظام الحاكم الذريعة والأداة المفضلتين، نظراً لما توحى به من شبهات تدخل خارجي وجني أرباح ضد المصلحة الوطنية وما تستثيره تالياً من

مواقف مسبقة ضد هذه المنظمات، بعزل عما قامت أو تقوم به. فبذلك، تظهر السلطة العامة سياستها القمعية ضد المنظمات على أنها سياسة شجاعة يفرضها الحرص على الصالح العام واستقلال الدولة ضد الاستعمار، فيما يتحول أي خطاب حقوقي مهما كان صادقا وملتبساً وضروريا للدفاع عن المجتمع إلى خطاب مأجور ومشبوه. وما يؤكد ذلك هو أن الخطاب الإعلامي الموجه ضد هذه المنظمات وضعها كلها في سلة واحدة، مركزاً على التمويلات التي تحصل عليها، فيما أن حديثه عن عملها أو عن مدى نفعه بقي مقلاً وغالباً تاماً.

## ثانياً: اقتحام المراكز لاستر على أحد

بعد 25 يناير، شهدت الساحة الحقوقية سلسلة من الاقتحامات، والتي لم تكن تستند على أي من الشروط القانونية اللازمة لمثل هذه التصرفات. ففي حين نص الدستور على حرمة الأماكن الخاص وعدم جواز دخولها إلا بأذن من النيابة العامة، فإن الجهات الأمنية اختلقت العديد من الذرائع من أجل اقتحام هذه المنظمات. واللافت أن هذه الاقتحامات استهدفت في غالبيتها منظمات عريقة لها رصيد هام جدا في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في الأوساط الشعبية. وقد تراكمت هذه الاقتحامات عموماً مع مصادرة أجهزة حاسب آلي وتوقيف أشخاص لفترات وجيزة من دون أن يستتبع ذلك في غالبية الحالات فتح قضايا جزائية بحقهم.

ومن أبرز المراكز المقتخمة، مركز هشام مبارك والمركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية<sup>7</sup>. كما تجدر الإشارة إلى محاولة إغلاق مركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب<sup>8</sup>، والتي تمت على أثر إصدار المركز تقريراً بعنوان حصاد القهر حول انتهاكات وزارة الداخلية وقوات الأمن على مدى عام 2015. وتضمن التقرير الإشارة لـ 328 حالة قتل خارج مقر الاحتجاز و 137 حالة قتل داخل مقر الاحتجاز. كما يسجل اقتحام منظمين هما المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ومرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان (منظمات مصرية غير حكومية)، بتاريخ 2011/12/29 على خلفية قضية التمويل الأجنبي من دون توجيه اتهامات لاي منهما في حينها<sup>9</sup> كما تم في فترة لاحقة اقتحام مقر مؤسسة بلادي<sup>10</sup> وراديو حريتنا<sup>11</sup>.

## ثالثاً: استخدام القانون لتقييد العمل الحقوقي

### 1. استخدام قانون الجمعيات والتهديد بالغلق... مهلة توفيق الأوضاع

بعد أيام قليلة من تشكيل الحكومة الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي<sup>12</sup>، نشرت وزارة التضامن الاجتماعي في كلا من جريدتي الإهرام وأخبار اليوم<sup>13</sup> إعلاناً يدعو الكيانات المختلفة التي تمارس أنشطة وعمل الجمعيات الأهلية بشكل غير رسمي إلى توفيق أوضاعها والتسجيل كجمعيات أهلية لدى الوزارة تطبيقاً لقانون الجمعيات. وكان هذا الإعلان بمثابة إنذار أول للمنظمات الحقوقية المستقلة والتي تمارس عملها بعيداً عن مظلة وزارة التضامن

الاجتماعي وترفض العمل وفقاً لأحكامه لما يفرضه من سيطرة أمنية على المنظمات العاملة في ظله. ويعتبر هذا الإخطار أول إجراء قانوني تخاطب من خلاله السلطات المصرية المنظمات الحقوقية، الأمر الذي ينبئ عن مواجهة قادمة لا محالة.

### 2. تجريم العمل الأهلي... تعديل قانون العقوبات «قانون الأشياء الأخرى»

في خطوة إستباقية من الحكومة وقيل انتهاء المدة الممنوحة للمنظمات للمجتمع المدني لتوفيق أوضاعها طبقاً لإعلان وزارة التضامن الاجتماعي، أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم (128) لسنة 2014، بتعديل المادة (78) من قانون العقوبات الخاصة بتلقي تمويل بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدانيتها أو سلامة أراضيها أو القيام بأعمال عدائية ضد مصر أو الإخلال بالأمن والسلام العام. وقد ترتب على هذا التعديل التوسع في نطاق التجريم لأحي من أشكال العمل الأهلي. فلم تعد تقتصر على تجريم التمويل الوارد من الخارج، بل امتدت إلى التمويل من أي شخص طبيعي أو اعتباري وطني أو دولي سواء كان مبرماً أو يحمل جنسية أخرى. كما شمل التمويل من غير الدول الأجنبية، فجزم الحصول على تمويل من المؤسسات الدولية المستقلة كذلك. كما توسع القانون في أشكال ما يعد جريمة سواء كان التمويل مادياً أو عينياً، بالإضافة إلى ما أسماه القانون «أي أشياء أخرى». وبفعل هذه العبارات، أصبحنا أمام نص جنائي يجرم الحصول على أشياء غير محددة من جهات غير محددة والأسوأ من ذلك، أن عقوبة هذه الجريمة يبدأ من السجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه وتصل العقوبة للإعدام إذا كان الجنائي موظفاً عاماً أو مكلفاً بخاصة عامة أو أداصفة نيابية عامة. وهو ما دفع الأستاذ زباديهال الدين نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق والقريب من دوائر اتخاذ القرار يعبر عن قلقه إزاء «هذا القانون وصدوره دون مراعاة لقواعد التشريع المستقرة وبهذه اللغة الفضفاضة والصياغة الضعيفة، ما يشير إلى غياب واضح لآليات المراجعة القانونية المعتادة». وضيف بهاء الدين أنه «بينما تشير ديباجة القانون إلى أنه قد تم عرضه على مجلس الوزراء وعلى مجلس الدولة، إلا أن معرفتي بأوساط القانون والتشريع في مصر تجعلني أشك في أن يكون هذا القانون قد أخذ حظه من التدقيق والمراجعة في أي من المجلسين أو في وزارة العدل على النحو الكافي وإلا لما خرج بهذا الشكل المعيب»<sup>14</sup>. ويرى بهاء الدين أن القانون نقطة تحول في علاقة الدولة بالمجتمع المدني وعلقت سيفاً على رقاب ليس فقط العاملين في الجمعيات الأهلية وإنما كل من له نشاط عام، بما في ذلك الحزبي والنقابي والأهلي والاجتماعي. وهذا الوضع لم تعرفه مصر منذ زمن طويل».

وقد ردت الأجهزة الحكومية على اعتراض بهاء الدين بأن هذا التعديل ضروري لمكافحة الجريمة المنظمة والتمويلات الخارجية لجماعات العنف المسلح وأنه بعيد كل البعد عن المنظمات الحقوقية. ولكن الواقع أثبت خلاف ذلك حيث يتم تطبيق هذه المادة الآن على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن آخر هذه التطبيقات، الإتهام الذي قضيا المرأة<sup>15</sup>، ومزن حسن مديرة مركز نظرة للدراسات



النسوية<sup>17</sup> ومحمد زارع مدير المنظمة العربية للإصلاح الجنائي بتلقي تمويل أجنبي بالمخالفة لهذه المادة وغيرهما من مواد قانون العقوبات والجمعيات<sup>18</sup>

**3. قانون الكيانات الإرهابية، وقانون الإرهاب** لم تكف الحكومة بتعديل قانون العقوبات. فمع بداية عام 2015، أصدرت قانونين آخرين الأول بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين<sup>19</sup> والثاني قانون مكافحة الإرهاب<sup>20</sup>. كلا القانونين ضمما صورا عديدة لما يمكن اعتباره كيانات إرهابية، فضمنا معاقبة كل من أنشأ أو أدار على خلاف أحكام القانون جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة، غرضها الدعوة لتعطيل الدستور أو القوانين أو عرقلة عمل مؤسسات الدولة أو سلطاتها العامة أو الإعتداء على الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية. وتكون العقوبة والمدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال استخدام السجن المؤبد إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الدعوة. ومن البين أن للجهات الأمنية ومن بعدها سلطات التحقيق في هذه الصورة هامش تقدير واسع، على نحو يسمح بعقاب الجمعيات الأهلية التي يمكن أن تنتقد تصرفات السلطات العامة أو تدعو المواطنين إلى التظاهر أو الاضراب للمطالبة بتحقيق إصلاحات، لأنها تكون قد أدرت على خلاف أحكام القانون ولو كان إنشائها مطابقاً للقانون<sup>21</sup>.

### 4. مشروع قانون تصفية المجتمع المدني 22

وافق البرلمان المصري 2016/11/30 ومن دون نقاش مجتمعي، على مشروع القانون السري، الذي تقدّم به ائتلاف دعم مصر، صاحب الأكثرية المؤيدة للحكومة في البرلمان، والذي وضع قيوداً وعرقل من شأنها تأميم العمل الأهلي بشكل عام وتصفية المنظمات الحقوقية بشكل خاص حيث اشترط أن تتوافق مجالات عمل المجتمع المدني مع خطة الدولة للتنمية، بالإضافة إلى وضعه للعديد من العرقل التي يستحيل معها ممارسة العمل باستقلالية. وفي ذات الوقت، انتهج نفس النهج الذي سلكته الدولة في القوانين الثلاثة السابقة حيث غلط العقوبات الجزائية المترتبة على بعض المخالفات الإدارية البسيطة.

لم تكف السلطة بالتخوين والترهيب، بل عمدت إلى اتخاذ إجراءات قضائية أكثر مباشرة تجاه المؤسسات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال استخدام القضية المفتوحة منذ عام 2011 وهي القضية المعروفة بقضية التمويل الأجنبي للمنظمات<sup>22</sup>، والتي باتت بمثابة السيف المعلق على رقاب الحراك الحقوقي برمته.

وتعود وقائع قضية تمويل الأجنبي للمنظمات القضية رقم 173 لسنة 2011 إلى إعلان وزيرة التعاون الدولي فائزة أبو النجاعن طلبها بتشكيل لجنة تقصي حقائق من وزارة العدل للتحقيق في «التمويل الدولي المباشر لمنظمات مجتمع مدني مصرية وأجنبية». وفي شهر يوليو 2011 أعلن مجلس الوزراء تكليف وزير العدل آنذاك، بتشكيل لجنة تقصي حقائق للكشف عن تمويل الجمعيات والمنظمات «بشأن

ما أثير حول التمويل الأجنبي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تمارس نشاطها داخل مصر»، وهي اللجنة التي قدمت تقريرها في أكتوبر 2011. وقد انتهى التقرير إلى أن نحو 39 منظمة غير حكومية وغير قانونية (أجنبية ومصرية) تمارس أنشطة ذات طابع (سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أهلي أو خيري) دون الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التضامن الاجتماعي بالنسبة للمنظمات المصرية أو وزارة الخارجية بالنسبة للمنظمات الأجنبية، إضافة إلى 28 منظمة تتلقى أموالاً من الخارج. وفي مارس 2012، غادر 17 من المهتمين الأجانب في القضية (بينهم تسعة أمريكيين) مطار القاهرة على متن طائرة أمريكية، بعد قرار النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، برفع أسماهم من قوائم الممنوعين من السفر، ودفعهم غرامة 32 مليون جنيه. هكذا هرب المتهمون الأجانب من القضية بعد مفاوضات أميركية مع المجلس العسكري الذي كان يحكم البلاد في ذلك الوقت، ثم أغلقت القضية في وقت لاحق في 2013 بإصدار أحكام مع إيقاف التنفيذ في مواجهة المصريين المهتمين في القضية. وهكذا انتهت القضية وذلك في شقها الخاص به المنظمات الأجنبية»، بعدما أثارت توتراً حاداً في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، بينما ظل الشق الثاني الخاص به المنظمات المصرية «مجمداً في أدرج

مقدمات أو أساليب، في 2014، وتم استخدام هذه القضية في التضييق على الحقوقيين المصريين من خلال عدة إجراءات منها المنع من السفر<sup>24</sup> (12 ناشطاً) والتحفظ على الأموال<sup>25</sup>



(7 نشطاء و5 منظمات) فضلاً عن الإستدعاءات بما تخللها من إحصار بالقوة<sup>26</sup>.

ويجدر الذكر أن ما يقم به قاضي التحقيق ومحكمة الجنائيات فيما يتعلق بالتحفظ على أموال المنظمات الحقوقية، جاء بتطبيق خاطئ للقانون، ففعل التحويلات البنكية في ذاتها جريمة، رغم عدم وجود تشريعات تجرم تحويلات سواء على الحساب الشخصي أو حساب المنظمات، وأن الفعل الذي يجوز العقاب عليه هو غاية استخدام هذه التحويلات وهو ما خللت الأوراق من أي ذكر له سوى الحديث المرسل عن الإضرار بالأمن القومي، دون تحديد ما هو الفعل المادي الذي ترتب عليه الإضرار بالأمن<sup>27</sup>.

### نهايات مأساوية؟

في ضوء ترسانة القوانين التي صدرت منذ 30 يونيو، وبالنظر إلى الإجراءات الإنتقامية التي تم اتخاذها حيال المدافعين عن حقوق الإنسان، لم يعد مستبعداً إحالة الحركة الحقوقية المصرية مؤسسات وأفراداً كافة وبالتدريج إلى المحاكمة بتهم تلقي التمويلات، والإساءة لسمعة مصر وغيرها من الاتهامات المغلفة التي دأب النظام على استخدامها، في ظل هذه القوانين التي توسعت في تجريم كافة أشكال العمل العام، وأفرطت في النصوص العقابية. ولم يعد أمام المنظمات الحقوقية المصرية مجال للعمل إلا اذا تراجعت السلطة الحاكمة عن وجهه نظرها المعادية لحقوق الانسان بشكل عام بشقيها المدني السياسي، والاقتصادي الاجتماعي.

# ختان الإناث في مصر: القانون يشدد والقضاء يوقف التنفيذ

## د. فتوح الشاذلي

أصدرت محكمة جنابات السويس في شهر ديسمبر 2016 حكماً بالحبس ستة وغرامة خمسة آلاف جنيه على طبيبة أجرت عملية ختان لفتاة أفضت إلى وفاتها. كما قضت المحكمة ذاتها بحبس طبيب التخدير ووالدة المجني عليها لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ وغرامة خمسة آلاف جنيه. وحكمت على المرضة بالحبس خمس سنوات غيابياً.

## أولاً: وقائع القضية:

ترجع وقائع القضية إلى شهر مايو 2016، حيث قامت طبيبة في إحدى المستشفيات الخاصة بمدينة السويس بإجراء عملية ختان للطالبة ميار محمد (17 عاماً) أفضت إلى وفاتها. وجهت النيابة الإتهام إلى الطبيبة التي أجرت العملية وطبيب التخدير (مفرج عنه بكفالة مالية) ووالدة المجني عليها (محبوسة على ذمة القضية) والمرضة التي شاركت في إجراء العملية (هارية) بالقتل الخطأ وإحداث جرح عمدي أفضى إلى وفاة الفتاة عن طريق إجراء عملية ختان إناث بالمخالفة للقانون (مادتان) 242 مكرراً و236 من قانون العقوبات (المصري). كما أصدر محافظ السويس بتاريخ 26 مايو 2016 قراراً بغلاق المستشفى الذي أجريت فيه العملية بالمخالفة لقانون العقوبات الذي يجرم إحداث جرح عمدي، ويشدد العقاب على كل من أحدث الجرح المعاقب عليه عن طريق إجراء ختان لأنثى.

وبعد هذه الواقعة، ارتفعت الأصوات مطالبة بتشديد عقاب ختان الإناث ليكون جنائية، وهو ما استجاب له البرلمان بعد مناقشات عاصفة، طالب خلالها أحد نوابه في عبارات فجة بعدم تجريم ختان البنات. وقد وافق مجلس النواب على مشروع القانون في شهر أغسطس، وأصدر رئيس الجمهورية القانون المشدد للعقاب في شهر سبتمبر 2016.

جدير بالذكر أنه سبق لمحكمة إستئناف المنصورة في يناير 2015 أن قضت بإدانة طبيب والحكم عليه بالحبس لمدة سنتين بتهمة القتل الخطأ وتهمة إحداث جرح عمداً عن طريق ختان الأنثى، وثلاثة أشهر وغلقت العيادة عن تهمة إجراء الختان، والحبس لمدة ثلاثة أشهر مع وقف تنفيذ العقوبة لوالد الطفلة سهير الباتع التي توفيت إثر عملية ختان أجريت لها في شهر يونيو 2013. وفي مارس 2016، حكم بالحبس ستة أشهر على طبيب أدين في عملية ختان أدت إلى إصابة الطفلة بنزيف حاد تسبب في وفاتها.

## ثانياً: الموقف التشريعي من ختان الإناث:

يجرم قانون العقوبات المصري منذ عام 1883 كل صور المساس بالسلامة البدنية للإنسان، سواء تمثل

ذلك في صورة ضرب أو جرح أو إعطاء مواد ضارة. ولما صدر قانون العقوبات الحالي سنة 1937 ظل تجريم هذه الأفعال قائماً، وأضيفت إليه ظروف مشددة مثل إفضاء الاعتداء إلى مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أو إلى عاهة مستديمة يستحيل بروفها أو تقضي إلى الموت.

وعلى الرغم من أن الختان يشكل جرحاً يفضي، وفقاً لرأي أهل الاختصاص، إلى عاهة مستديمة، وأحياناً قد يفضي إلى وفاة المجني عليها، إلا أن القضاء كان يعتبر واقعة وفاة الطفلة إثر عملية ختان جنحة قتل خطأ، لعدم وجود النص الصريح الذي يحظر ختان الإناث بسبب اختلاف آراء فقهاء الإسلام في جوازه أو عدم جوازه من وجهة النظر الدينية.

وفي سنة 1996، توفيت طفلتان أثناء إجراء عملية ختان لهما، فصدر قرار وزير الصحة رقم 261 لسنة 1996 يحظر إجراء عمليات الختان للإناث بجميع وحدات وزارة الصحة إلا في الحالات المرضية، وحظر إجراء عملية الختان بمعرفة غير الأطباء باعتبار ذلك جريمة طبقاً لقانون مزاول مهنة الطب. وكان هذا القرار معيباً في صياغته لأنه، بطريقة ضمنية، اعتبر الختان من الأعمال الطبية المشروعة للأطباء دون غيرهم. ومع ذلك طعن البعض على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، التي قضت بإلغاء قرار الحظر، لكن المحكمة الإدارية العليا ألغت حكم محكمة القضاء الإداري، مؤيدة بذلك قرار وزير الصحة يحظر الختان على غير الأطباء.

وفي سنة 2007 توفيت الطفلة بدور (13 سنة) أثناء عملية ختان في مدينة المنيا بجنوب مصر، فأصدر وزير الصحة قراراً جديداً برقم 271 لسنة 2007 يحظر على العاملين بالقطاع الطبي إجراء عملية الختان في أي مؤسسة صحية أو عيادة خاصة وكافة الأماكن الأخرى بما فيها مسكن المجني عليها. ونصّ القرار على تطبيق العقوبات التأديبية والجنائية المنصوص عليها في قانون العقوبات على من يمارسون الختان.

وعند تعديل قانون الطفل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، أضيف نصّ المادة 242 مكرراً إلى قانون العقوبات ليشدد العقاب على الجرح العمدي إذا حدث عن «طريق إجراء ختان لأنثى». وقد أخذنا على هذا النص في حينه أنه لم يتضمن تجريماً مباشراً لختان الفتيات بوصفه جريمة في ذاته، وإنما اعتبره طرفاً مشدداً لعقاب جريمة أخرى هي جريمة إحداث جرح عمداً.

كما أنه أجاز الختان في حالة الضرورة طبقاً للمادة 61 من قانون العقوبات، وهو ما يفتح الباب للتجاول على النص بإدعاء أن الختان كان ضرورياً لوقاية الأنثى من خطر جسيم على النفس، والضرورات تبيح المحظورات. كما أن النصّ المستحدث خير القاضي بين الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين أو الغرامة من ألف إلى خمسة آلاف جنيه. وأخيراً، لم يشدد النصّ الجديد عقاب العاملين بالقطاع الطبي إذا قاموا بعملية

ختان أنثى. لكل ذلك، فإن النص الجديد جعل موقف المتهم أفضل مما كان عليه في غياب النص، لأن واقعة الختان الذي يؤدي إلى الوفاة كانت تشكل في صحيح القانون جنابة جرح عمد أفضى إلى وفاة المجني عليها، وعقوبتها السجن المشدد من ثلاث إلى سبع سنوات، ويزاد حددها الأدنى بمقدار المثل إذا كانت المجني عليها طفلة دون الثامنة عشرة من عمرها. وقد قيل عن هذا النص في حينه أن الحكومة المصرية أصدرته كنوع من إبراء الذمة فقط أمام المجتمع الدولي'.<sup>1</sup>

وفي أثناء حكم الإخوان المسلمين، استغلّ ختان الإناث في الدعاية الانتخابية من قبل الإخوان والسلفيين، حيث أعلن حزب الحرية والعدالة في عام 2012 عن إجراء ختان الفتاة بمقابل رمزي هو 25 جنيه مصري (دولار وربع) في محافظات الصعيد مصر. وجرى تعليق لافتات بالشوارع لتشجيع المواطنين على ختان بناتهم. لكن الدعوات المنادية بتشديد عقاب ختان الإناث لم تتوقف أثناء وبعد انتهاء فترة حكم الإخوان المسلمين، سواء من المنظمات الحقوقية أو من المجلس القومي لحقوق الإنسان. وبعد انعقاد جلسات مجلس النواب، تعالت صيحات المنظمات الحقوقية النسوية مطالبة مجلس النواب بتجريم ختان الإناث وتشديد العقاب عليه وتحويله من جنحة عقوبتها مخففة إلى جنائية. وعلى الرغم من معارضة بعض النواب المطالبين بعدم التجريم للختان، كانت وفاة فتاة السويس في مايو 2016 نتيجة الختان بمثابة الشرارة التي أعادت الموضوع إلى واجهة الإهتمام الشعبي الذي استجاب له الحكومة، فتقدمت في شهر أغسطس 2016 بمشروع قانون تغليظ عقوبات ختان الإناث، وافق عليه البرلمان، ليصدر رئيس الدولة القانون رقم 78 لسنة 2016 في شهر سبتمبر.

يحتوي القانون الجديد على مادتين هامتين:

## ثالثاً: موقف القضاء من تجريم الختان:

نشير بداية إلى أن ختان الإناث يشكل أشد أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. وتخضع للختان حوالي 90% من فتيات مصر المسلمات والمسيحيات. وعلى الرغم من اتخاذ الفعاليات الدينية مواقف مناهضة صراحة لختان الإناث، سواء في ذلك القيادات الدينية الإسلامية أو المسيحية، إلا أنه لا يزال البعض يحاول إسناد هذه الممارسة العنيفة في حق المرأة إلى الإسلام، ليجد دعماً وتبريراً لمن يقومون بهذا السلوك من الأطباء وغيرهم، ولا يساهموا في زلزاله بقولاً لدى عامة الناس. ولا يعبر هؤلاء اهتماماً لواقع أن ختان النساء عادة منتشرة في دول أفريقية أخرى، فيما تغيب بشكل تام عن دول ذات تقاليد إسلامية مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج. كما أنه لا يعقل أن يكون غير المسلمين في مصر من الأقباط يمارسون سلوكاً عنيفاً في حق الفتيات إتباعاً للإسلام.

ولا يزال بعض الأطباء يرون في ختان الإناث سلوكاً مشروعاً، على الرغم من تحذير نقابة الأطباء المصرية بمخالفة هذا الفعل للواجبات المهنية للطبيب وللقانون والأخلاقيات المهنية، وقيامها بتوقيع الجزاءات التأديبية على من تثبت إدانته من الأطباء. وهي جزاءات تبدأ من الإنذار والوقف عن ممارسة المهنة وإلغاء الترخيص أو شطب القيد في سجلات النقابة، بالإضافة إلى الغلق الإداري لعيادات الأطباء الذين يمارسون الختان.

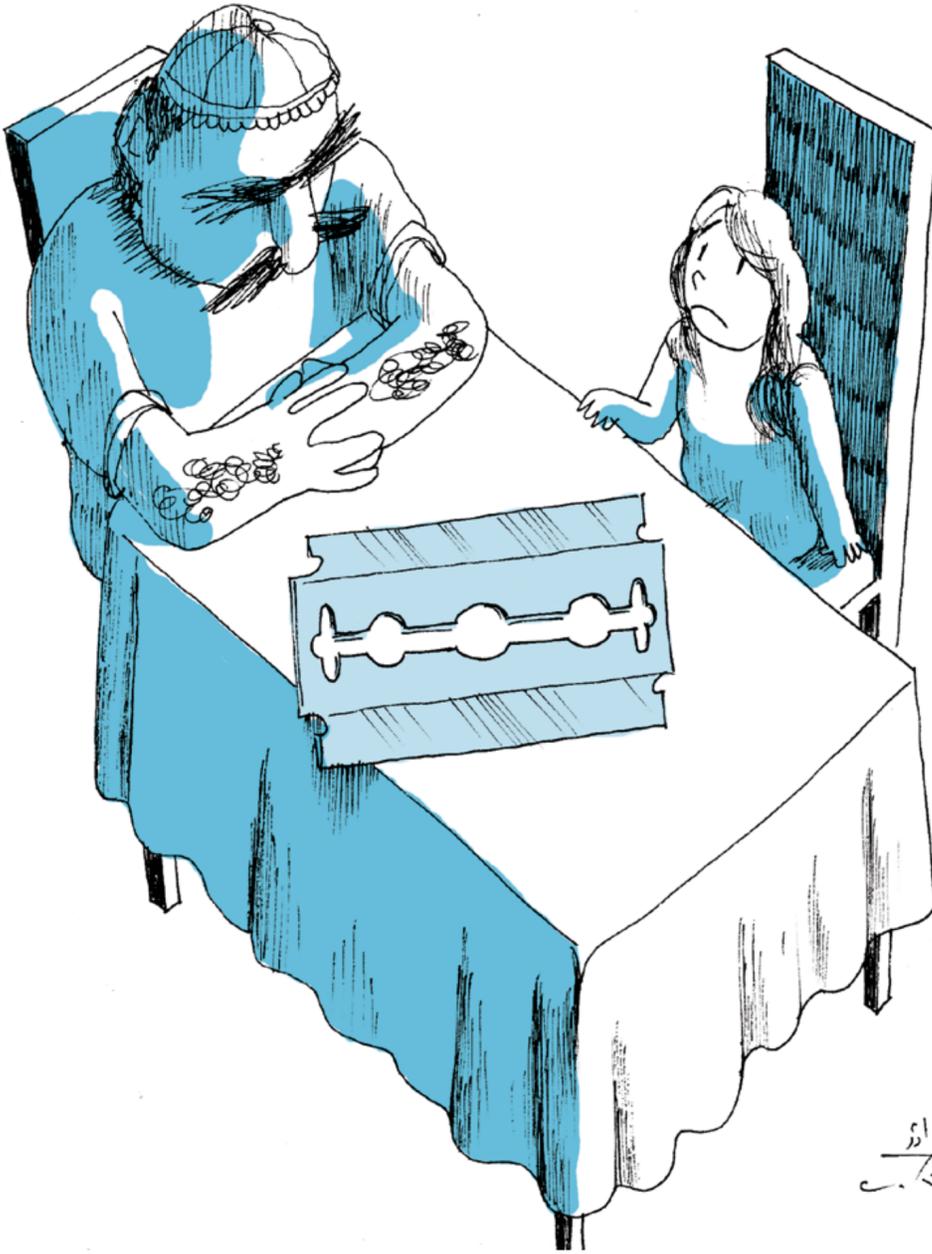
ومع ذلك لا يزال ختان الإناث يمارس على نحو واسع خصوصاً في الأوساط الشعبية وجنوب مصر والمناطق الريفية. ويعتبر المجلس القومي لحقوق الإنسان أن ختان الإناث يعدّ من أبرز أساليب العنف ضد المرأة، ويعتبره انتقاصاً لكرامة المرأة وإنسانيته. ويرى المجلس أنه على الرغم من الجهود المبذولة للحد من تلك الظاهرة، إلا أنه لا توجد مؤشرات توضح انخفاضها عن السنوات الماضية. وتواجه مصر في المحافل الدولية لحقوق الإنسان ملاحظات عديدة عند عرض تقاريرها الدورية عن حقوق المرأة في مصر، سواء من المجتمع المدني المصري أو المنظمات الدولية أو وفود الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار يبرز دور القانون الجنائي باعتباره قانوناً يؤدي دوراً اجتماعياً لا يمكن تجاهله في حماية المرأة من كل صور العنف التي تمارس ضدها. صحيح أن ارتباط الختان بمفاهيم خاطئة مثل الطهارة والعفة والإلتزام بالأخلاق الحميدة والقيم الدينية من شأنه أن يلقي ظلالاً من الشك حول جدوى التجريم القانوني، وهو ما يصعب مهمة الداعين إلى الإصلاح والمدافعين عن حقوق المرأة في مصر، مهما بلغت شدة العقوبات المقررة في حق من يمارسون الختان وأسرة المجني عليها.

ومن المسلم به كذلك أن قانون العقوبات ليس هو العنصر السحري القادرة على كل شيء لظاهرة إجرامية، فالقانون لا يستطيع وحده تغيير السلوكيات الخاطئة، لأنه لا يغير العادات والتقاليد بالعقوبة.

لكن يظل الردع العام هدفاً للعقوبة يمكن للتهديد به أن يصرف بعض الأشخاص عن التفكير في ممارسة هذه العادة الخاطئة. كما أن الردع الخاص بالنسبة لمن أقدم على هذا السلوك مرة يغلب أن يتحقق عن طريق الحكم بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً وضمناً تنفيذها. وبدهي أنه إذا أمن المخالفون شر العقوبة، ووجدوا الأحكام القضائية في الحالات القليلة التي تعرض على المحاكم تصدر بالبراءة أو بوقف تنفيذ العقوبة، فإن دور القضاء لن يكون فعالاً في مواجهة ظاهرة ختان الإناث.

صحيح أن القاضي الجنائي يحكم وفقاً لاعتناقه الشخصي، لكنه لا ينبغي أن يحكم متأثراً بقتاعاته الذاتية ومعتقداته الخاصة. فالقاضي يطبق القانون



المرآة

العقاب حين تثبت الإدانة ثبوتاً يقينياً، وعندما تكون مخالفة القانون الذي يحظر السلوك قد أفضت إلى وفاة المجني عليها. وقد لاحظنا من الأحكام القليلة التي عرضناها في صدر المقال أن الأمر لا يصل إلى المحاكم إلا عند موت الضحية نتيجة الختان أو مضاعفاته، لذلك فندرة الأحكام لا ترجع إلى قلة جرائم ختان البنات، وإنما سببها زيادة حجم الإجراء الحفي.

على أشكال العنف الشديدة اللازمة لصرف الأفراد عن القيام بالسلوكيات العنيفة التي تهدد الحقوق الإنسانية للمرأة، وليكون التطبيق للنصوص الجنائية التي تحمي المرأة من صور العنف أكثر فعالية. وليس من شأن التزام القاضي بنص التجريم حرمانه من السلطة التقديرية المقررة له بنص المادة 17 من قانون العقوبات المصري في مواد الجنابات، ومن وسائلها عقوبات، والذي يعتبره المحكمة الدستورية العليا من أهم وسائل التفريد العقابي التي لا يجوز حرمان القاضي منها في أي جريمة. لكن مساهمة القضاء في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية تقتضي من القضاة الجنائيين عدم الإسراف في اللجوء إلى وقف تنفيذ

1. فتوح الشاذلي، المحرق الإنسانية للمرأة، الطبعة الأولى دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2010 ص 303؛ الطبعة الثانية 2016 ص 34؛ حيث ناهد الكاتب المشرع تصحيح النقص المذكور.

صورة من فيلم "أبيض لا يغطي الإغتصاب"

# الأبيض لا يغطي الإغتصاب... ولا الطفولة

تناقلت بتاريخ 13-12-20١6 وسائل الإعلام التونسية خبرا مفاده أن رئيس المحكمة الابتدائية بالكاف أصدر إذنا سمح بمقتضاه لضابط الحالة المدنية بإبرام عقد زواج طفلة تبلغ من العمر ١4 سنة من شاب واقعها بشكل أفضى لحملها. صدر الإذن بعد أن تقدم الشخص الذي واقع الطفلة بطلب في ذلك. كشف النقاش العام حول القرار القضائي أن المنظومة القانونية التونسية لم تتخلص بعد من عدد من الأحكام التي يؤدي إعمالها لانتهاكات في حق الأطفال من جهة وإلى فرض مؤسسة الزواج كبدل تعويضي عن الإنتهاكات الإجرامية الجنسية لحرمة أجسادهن من جهة ثانية. ويشار إلى أن الحكومة التونسية كانت تقدمت بتاريخ 27-07-20١6 بمشروع القانون الأساسي عدد 60 لسنة 20١6 والذي يتعلق «بالقضاء على العنف ضد المرأة». وينص هذا المشروع في الفصل ١4 منه على تنقيح للفصل 227 مكرر من المجلة الجزائية و كل الفصول القانونية التي تجيز إيقاف المحاكمة في حق من يعتدون جسديا أو جنسيا

# تبييض الإعتداء على النساء والقاصرات في لبنان: معنى المادة 522 عقوبات وأبعاد إلغائها

عليها. ومن أمّم هذه المنافع، ترميم الشرف العائلي أو أيضاً إستعادة الوثام الإجتماعي. فبدل أن تسفر قضية أخلاقية إلى فضيحة وتنازع بين عائلات أو عشارث على خلفية” الإعتداء على العرض”، تراها تنتهي بستر العار والمصاهرة. ومن هذا المنطلق، أمكن وضع هذه المادة في خانة العدالة الترميمية أو العدالة التقليدية القائمة على التسويات بمزول عن مفهوم الحقّ العامّ، الثانية، أن الأضرار التي تمهّد المادة لترميمها ليست أضرار المرأة التي تمّ الإعتداء على جسدها، إنما قبل كل شيء شرف العائلة الذي تطلّح بفعل ارتكاب أحد الأفعال التي شملها هذا الفصل من قانون العقوبات. وهذا الأمر ينصّب نفسه حارسا وأميناً على مدى التزامها بموجب الحشمة. ولا يكون الزواج سببا لإخضاع المرأة لحكم زوجها وسلطوته، بل مؤسسة تنشأ بإرادة طرفيها وتقوم قبل كل شيء على الشراكة والمساواة والتعاون. وبالطبع، أي حديث عن تجريم الإغتصاب الزوجي يتطلب منطقيا وأولا المباشرة بإلغاء المادة 522. فلا يعقل منطقيا أن يعاقب الإغتصاب الزوجي إذا كان قانون العقوبات يبرئ الإغتصاب من الملاحقة بالزواج اللاحق.

### إلغاء جزئي لنطاق تطبيق المادة؟

هنا، سأتناول إمكانية تطبيق المادة 522 على حالات معينة دون أخرى.وهذه الملاحظة تستدعيها مواقف بعض النواب باستبعاد تطبيقها على الحالات الأكثر خطورة كالإغتصاب وإبقاء تطبيقها في الحالات الأخرى. ففيما سلّم النواب بوجود استبعاد إعفاء الإغتصاب بالزواج اللاحق، قاد النقاش بعضهم إلى التساؤل عن الأسباب التي تمنع تطبيق المادة 522 لإعفاء الأفعال الأقل خطورة مثل مجاعة قاصرة أتمت ١5 سنة ولما أتمت ١8 سنة، أو التكتث بوعد الزواج بعد المجاعة أو الخطف بهدف الزواج إذا عاد الخاطف وحرر خطيفته من تلقاء نفسه ومن دون أدى خلال فترة حبيزة (48 ساعة)؟ فالأ تسمع المادة في هذه الحالة بتحقيق نتائج اجتماعية أكثر نفعاً وملاءمة من التمسك بالعدالة العقابية في وجه الفاعل؟ وهذه التساؤلات إنمّا تنبئني على خطأين منهجين:

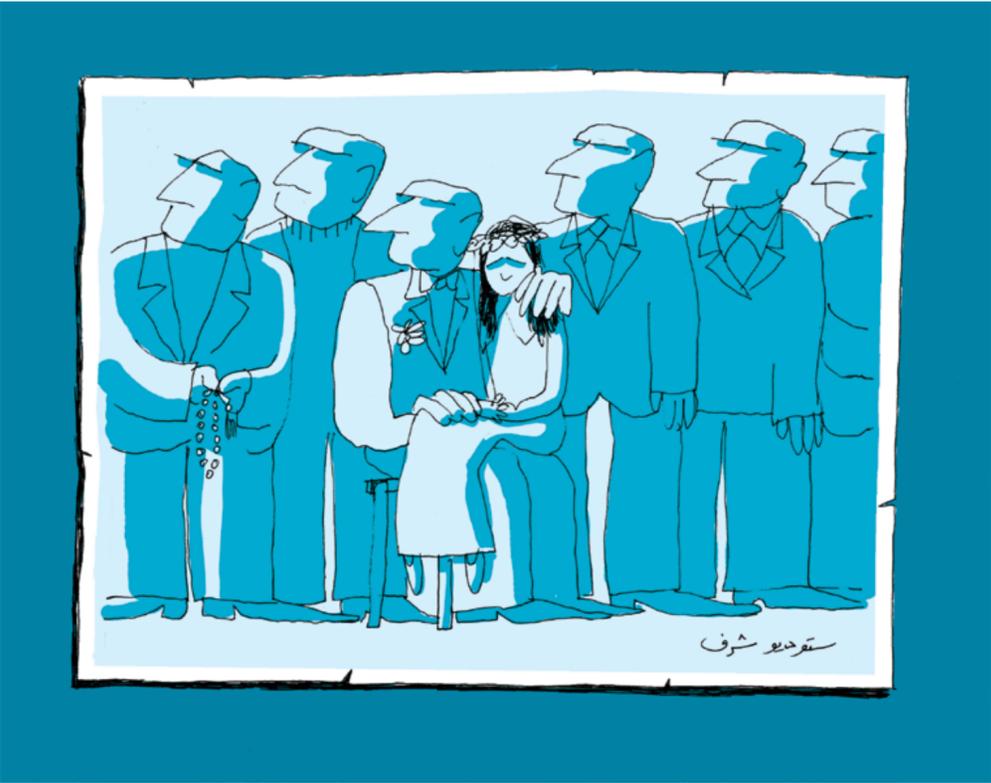
صورة من فيلم "أبيض لا يغطي الإغتصاب"

# الغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 من القانون الجنائي هل ينهي إفلات المغتصب من العقاب؟

يمكن متابعته إلا بناء على شكوى من شخص له الحق في طلب إبطال الزواج، ولا يجوز الحكم بمؤاخذته إلا بعد صدور حكم بهذا البطلان فعلا”. بعد قراءة الفصل 475 من القانون الجنائي يلاحظ أنه كرس مبدأ عاما مفاده توقيف المتابعة الجنائية متى تزوج الشخص من ضحيته التي غرر بها أو اختطفها، وعليه، فإن النص المذكور يتطرق لخالتين فقط: –التغريز: ويكون ذلك باستعمال وسائل تدلّسية واحتمالية لنقل الفتاة القاصر برضاها إلى مكان غير مكانها الأصلي (بيت الأسرة).? ب-الإختطاف: ويكون باستعمال القوة لإرغام الفتاة القاصر على مغادرة مكان إقامتها إلى مكان آخر، دون رضاها أو رضا وليها. للوهلة الأولى يبدو أن هذا الفصل لا يتعلق أبدا بالإغتصاب، والذي يعني الاتصال الجنسي الكامل الذي يتم بين رجل وامرأة بدون رضاها، وإنما يتعلق بأفعال أخرى تتمثل في التغريز أو الاختطاف، وهي لا ترقى أبدا لمستوى الجنابة، وإنما تبقى مجرد جنحة، يعاقب عليها بحبس لا تتجاوز مدته خمس سنوات. لكن الاجتهاد القضائي مند صدور القانون الجنائي قبل أزيد من نصف قرن، كرس توجهها بمقتضاه عمل على تمديد مقتضيات الفصل 475 المتعلقة بالإعفاء من العقاب في حالة زواج المختطف أو المغرر بضحيته، لتشمل حالة الاغتصاب أيضا، وذلك أمام ارتفاع

### ١. قراءة في الفصل 475 من القانون الجنائي المغربي قبل التعديل

الفصل 475 من القانون الجنائي القديم كان ينص على ما يأتي: «من اختطف أو غرر بقاصر تقل سنه عن ستة عشر عاما، بدون استعمال عنف ولا تهديد ولا تدليس أو حاول ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم. ومع ذلك، فإن القاصرة التي اختطفت أو غرر بها، إذا كانت بالغة وتزوجت من اختطفها أو غرر بها فإنه لا



### مقالصكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جانفي 20١7

### مقالصكرة القانونية تونس

العدد ٠7، جانفي 20١7

صورة من فيلم "أبيض لا يغطي الإغتصاب"

# الغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 من القانون الجنائي هل ينهي إفلات المغتصب من العقاب؟

طلبات الزواج المقدمة من أسر الفتيات المغتصابات، بهدف تجنب الفضيحة خاصة في الحالة التي ينجم عن اغتصاب الفتاة اقتضاض بكارتها. وهو ما يعني أن إعفاء المغتصب من العقاب في حالة زواجه من الضحية هو اجتهاد قضائي بني على أساس تفسير لنص قانوني بخلفية مجتمعية ذكورية محكومة بالأعراف والتقاليد التي تختزل شرف المرأة في بكارتها?.

### 2. «أمانة» قصة انتحارطفلة مغتصبة عجلت بتغيير قانون

رغم أهمية إلغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 من القانون الجنائي الذي جاء انتصارا لحراك قاده منظمات المجتمع المدني، إلا أن هذه الخطوة وحدها تبقى غير كافية لحماية الفتاة المغتصبة، إذا لم يواكبها اشتغال على الأسباب التي تدفع بعض أهالي الفتيات المغتصابات إلى الترحيب بتزويجهن من المغتصبين، ومن أبرزها: – ثقافة سائدة داخل المجتمع، تختزل شرف الفتاة في غشاء بكارتها؛

–قانون يشرعن العنف ويدافع عنه في مجتمع يعاني الفقر والتمهيش ويرزح تحت ثقل تقاليد بالية ومتخلفة وأفكار ذكورية ورجعية عن مفهوم الشرف؛ –قانون جنائي يكفئ بزجر المغتصب دون أن يتضمن تدابير حماية وتكفل بالضحية؛ –قانون أسرة يكرس التمييز بين البنوة الشرعية والبنوة غير الشرعية، ويعفي الاب البيولوجي من أي مسؤولية تجاه ابنه الطبيعي الذي ينسب فقط لأمه.

لكل ذلك يمكن القول أن الغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 من القانون الجنائي بالمغرب قد تكون خطوة مهمة، لكن ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى مواكبة.

صورة من فيلم "أبيض لا يغطي الإغتصاب"

- صدر بتنفيذه ظهير رقم ١.59.4١3 بتاريخ 26 نونبر ١962 متعلق بالصادقة على مجموعة القانون الجنائي ومنشور بالجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر، بتاريخ 5 يونيو ١963، ص ١253.
- جاء في قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) : "مواقفة الضحية القاصرة التي نقل سنها عن ١6 سنة الإلتفاء بالمنهم بمدينة القنيطرة التي رافقته ومكثت معه فيها بطيب خاطرها وذلك بإخراجها من مدينتها والمكوث معها خارجها يجعل جنحة التغريز لقاصرة بدون استعمال العنف المنصوص عليها في الفصل 475 من القانون الجنائي ثانية في حقه". قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 27/١2/200١ تحت عدد ١0/١485، في الملف عدد 98/474 منشور بجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 59 و 60 صفحة 399.
- يلاحظ أن أسرة الفتاة الضحية لا تبادر الى عرض فكرة الزواج أو القبول بها إذا تعلق الأمر باغتصاب فتاة سبق لها الزواج، مغلقة أو أرملة، ما عدا في حالة وجود حمل ناتج عن هذا الاغتصاب. ما يؤكد أن الهدف من هذا الزواج هو اتفاء الفضيحة سترا لفقدان البكارة أو لوجود الحمل. أحمد الحليلشي : زواج المغتصبة والقاصرة بين النصوص القانونية والواقع العملي، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، مطبعة الأتنية، الطبعة الأولى، ص ١0.
- المادة الفريدة من القانون رقم ١5.١4 القاضي بتغيير وتتميم الفصل 475 من مجموعة القانون الجنائي، الصادر بتنفيذه ظهير رقم ١.١4.06 بتاريخ 20 /02/ 20١4، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6238 بتاريخ ١3/03/20١4، ص 3١8.

# في ضرورة الاعتراف بالمبدع كأساس للإصلاح

رمزي محمدي



أكد محمد زين العابدين وزير الشؤون الثقافية في تصريح إعلامي بتاريخ 13-12-2016 أن سنة 2017 ستكون «سنة ثقافية بامتياز». استند الوزير في مقاله إلى أمرين: أولهما تقدم أشغال بناء مدينة الثقافة وتوقع تدشينها نهاية الشهر العاشر من سنة 2017، وثانيهما تعويله على نجاح مشروع وزارته المصطلح على تسميته تونس مدن الفنون والذي ذكر أن هدفه «تحويل الفضاء العام لفضاء مبدع خلّاق يجعل من كلّ مدينة مركزا للإشعاع الثقافي<sup>2</sup>. ترجح ضخامة مشروع مدينة الثقافة أن يكون لهذا المنجز العقاري أثر في الحركة الثقافية بتونس خصوصا وأنها تأثرت سلبيا بانحسار الفضاءات الثقافية. كما قد يكون في تسمية ساحات عامة بساحات الفنون شيء من إعادة الإعتبار للفن كقيمة ثقافية. ولكن هذان الأمران على أهميتهما يبدوان قاصرين عن تحقيق شعار السنة الثقافية الموعودة في ظلّ تواصل تجاهل الخطاب الرسمي لحاجة القطاع الفني في تمكين الفنان المبدع بأن يكون هو المحور الأساسي للحركة الثقافية وأداتها. ونقدر أن اعطاء المبدع المكانة التي يستحق يستدعي أمرين: أولهما الإصلاح التشريعي للقوانين المتعلقة به، وثانيهما مراجعة نظام الدعم العمومي للإبداع الفني.

الواجب على كل فنان محترف لم تلق صدق لها في هذا القانون. وهو ما يؤكد الإرتجال والتسرع الذي صاحب صياغة هذا القانون في فترة وجيزة وعدم الحسم في المسائل الأكثر أهمية مثل العقود الفنية والضمان الاجتماعي. وبناء على ما تقدم، يؤمل أن يتم العمل على صياغة ثانية لمشروع القانون في اتجاه تطوير النصوص القائمة على نحو يستجيب لإنتظارات الفنانين. ولن يتحقق هذا الأمر إلا إذا تمت مراجعة المطلقات بشكل يؤدي لاعتبار مراجعة التشريعات الفنية اختيارا سياسيا لا يجب أن يترك أمر تحديد ملامحه وتوجهاته للجان الفنية وحدها.

بصفة متواصلة. فخصوصية الممارسة الإبداعية الفنية لجهة إرتباطها بشخص المبدع والنشاط الثقافي تؤدي في كثير من الأحيان لأن يكون نشاط المبدع موسمياً بما يمنعه لاحقا من التمتع بتقاعد مريح إذا ما اعتمد القانون العام في حقه<sup>8</sup>. أما الباب الخامس من المشروع المتعلق بالعقد الفني فإنه يؤكد على أن ممارسة النشاط الفني تكون في إطار عقود مكتوبة للشغل وإسداء الخدمات تضبط وفقا لنماذج من قبل الوزارة وهو ما لا يحمل أي إضافة. فالعقد النموذجي معمول به منذ سنوات ويمضي من قبل الفنانين دون تغيير بأجور ضعيفة وبتمهلات ضريبية على عاتق الفنان<sup>9</sup>. كما أن المطالبات بإلغاء بطاقة الإحتراف الفنية<sup>10</sup> التي تسند لها لجنة مختصة داخل وزارة الثقافة والتي لا يتمتع بها كل الفنانين رغم أن لهم شأنها جامعية مختصة في ميادين المسرح والموسيقى والسينما وتعويضها بالمعرف الجبائي

التمتع في محتواه، فصوله وأبوابه يبيّن أنه لم يتجاوز في صياغته الأولى مرحلة تجميع للنصوص المتعلقة بالقطاع الفني ووضعها في نص واحد بصياغة مختزلة<sup>7</sup> لا تضيف شيئا بل وتحيل في أغلب الأحيان إلى القوانين السابقة وهي القوانين التي يسعى الفنانون إلى تنقيحها. فعلى سبيل المثال، يتعلق الباب السادس من مشروع القانون بنظام الضمان الاجتماعي. ولكنه لم يأت بجديد بل يحيل في فصله 17 إلى خضوع الفنان لأحكام الضمان الاجتماعي المنصوص عليها بالقانون عدد 104 لسنة 2002 المؤرخ في 30 ديسمبر 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي للفنانين والمبدعين والمثقفين دون أي إضافة. وهذه الأحكام هي بالتحديد التي أقصت العديد من الفنانين من التمتع بمثل هذا النظام نظرا للشروط الصعب توفرها لتطبيقه، مثل شرط ممارسة المهنة

## مراجعة التشريعات المتعلقة بالفنان

أدت كثافة التحويرات الوزارية التي شملت وزارة الثقافة بعد الثورة لغياب خطاب رسمي موحد حول تصور الإصلاح التشريعي للقطاع الفني. غير أن هذا لم يمنع من وصول فكرة استحداث مجلة قانونية خاصة بالإبداع الفني لمرحلة متقدمة على مستوى عمل اللجان الفنية بوزارة الثقافة، إذ تولت هذه اللجان إنجاز مسودتها الأولى وتولت عرضها على عدد من المبدعين لإبداء الرأي حولها<sup>3</sup>.

ويتعلق التصور التشريعي كما تم عرضه بضبط الوضعية القانونية للفنان وتنظيم المهن الفنية وتكريس الحق في الإبداع<sup>4</sup>. ورغم تأكيد بعض الفنانين على أن مثل هذا المشروع سيؤدّ ثورة في القطاع الفني<sup>5</sup> وسيحدث تغييراً شاملاً<sup>6</sup>، فإن

التمارين اليومية والمشاركة في عروض العمل داخل الوطن وخارجه ويبلغ معدل الأجر في هذا العقد 100 د مقابل العرض بمعدل 20 عرض طيلة سنتين - 2000 د منحة إنتاج - أي أن الفنان المحترف المتعاقد يقبض 4000 دينار طيلة 24 شهرا (معدل 166 دينار شهريا تحت الأجر الأدنى المضمون في تونس) يلتزم فيها بالعمل مع المركز والمشاركة في عروض المسرحية كما يتحمل مصاريف التسجيل للعقد التي تبلغ 15 بالمائة من قيمته.

10. توصيات اجتماع الحمامات بين وزارة الثقافة والموسيقيين حول مشروع قانون الفنان - 18 أوت 2016.

11. تصريح وزيرة الثقافة السابقة سنيا مبارك بمناسبة اليوم الدراسي لمشروع قانون الفنان «انطلق العمل في إعداد المشروع في شهر مارس واشتغل الفريق بسرعة كبيرة وتم التحضير له في وقت وجيز وبنسق ماراطوني» - جريدة الصباح - 12 أوت 2012.

جوان 2016 : « القانون سيكون الحدث وسيخلق ثورة في كل المهن الفنية ».

6. الفنان ونائب مجلس النواب علي بنور له المغرب: قانون الفنان والمهن الفنية هو ثورة تشريعية بامتياز - جريدة المغرب 12 أوت 2016.

7. تضمن مشروع قانون الفنان 21 فصلا في 8 أبواب هي : الأحكام العامة والمهن الفنية وشروط ممارستها والفنان الذي يشتغل بمقابل مادي والفنان الهواوي والعقد الفني ونظام الضمان الاجتماعي وأحكام خاصة بالفنانين الأجانب والمخالفات.

8. تصريح وزيرة السابقة سنيا مبارك في اليوم الدراسي حول مشروع القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية يوم الخميس 11 أوت 2016 بنزل أفريقيا.

9. مثال تطبيقي : مركز الفنون الدرامية بولاية مدين : يتعاقد الفنان المحترف بعقد لمدة أكثر من سنتين يلتزم فيها الفنان بحضور

هل تفتك الجهات حقها في الثقافة أم أن نصيبها سيقصر على ساحات الفنون والصور التذكارية 28-09-2016 صحيفة المغرب

3. أقيم اليوم الدراسي حول مشروع القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية يوم الخميس 11 أوت 2016 بنزل أفريقيا

4. الفصل الأول : يهدف هذا القانون إلى ضبط الوضعية القانونية للفنان بما يكفل له حقوقه ويضمن له المكانة التي يستحقها في المجتمع اعتبارا للأدوار الهامة التي يضطلع بها خاصة في تطوير الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة. كما يهدف هذا القانون إلى تنظيم المهن الفنية وتكريس الحق في الإبداع ممارسة وتلقيا و الإسهام في حماية الموروث الفني وتثمينه والنهوض بالإنتاج الأدبي والفني في جميع أشكاله ومضامينه بما يدعم الثقافة الوطنية في تأصلها وافتتاحها ويسهم في تحقيق التنمية الثقافية.

5. حوار مع وزيرة الثقافة السابقة سنيا مبارك - جريدة المغرب 19

1. يعد مشروع مدينة الثقافة من المشاريع الكبرى ويهدف لبناء مركب ثقافي وسط العاصمة تونس على مساحة جمالية تبلغ 9 هكتارات منها 7.08 هكتارات مغطاة، وتحتوي على أوبرا بها 1800 مقعدا وأوديتوريوم به 700 مقعدا ومسرحا تجريبيا به 400 مقعدا و 77 أستوديوهات لإنتاج الموسيقى والمسرح والرقص بالإضافة إلى ميديتاتك وسينماتاك وقاعات عرض وأخرى لحفظ الإبداعات الفنية ومحلات تجارية ذات علاقة بالثقافة ويرجع ارتفاعه 600 مترا في شكل فني ويمكن من مشاهدة العاصمة وضواحيها. وعلى متحف الحضارات وسيتمكن زائره من استعراض الحضارات الخمس الأساسية المتعاقبة على تونس على امتداد ثلاثة آلاف سنة من التاريخ. تعطل إنجاز هذا المشروع بعد الثورة لكن أشغال اتمام بنائه تمت معاودتها سنة 2015 وحدث الشهر العاشر من سنة 2017 كأجل اتمامها

2. مفيدة خليل - بعد الانطلاق في مشروع «تونس مدن الفنون»: